

الحركات العمالية في النجف إضراب القصابين سنة ١٩٥٢ وتداعياته

د.عبد الستار شنين الجنابي
جامعة الكوفة - كلية الفقه

المقدمة

ما تبقى منها خلال أحداث احتلال العراق سنة ٢٠٠٣ .

كما كان لقلّة الاهتمام بالطبقة العاملة ، وتهميش دورها السياسي والاجتماعي في التأثير على الأحداث وتحريكها ، فضلاً عن ندرة المعلومات التي تتعلق بذلك الدور لدى المؤرخين و الباحثين والمهتمين بتاريخ المدينة من المثقفين والأدباء ، إذ ان ما دون لا يتجاوز الجانب الأدبي والسياسي إلا في القليل من جزئياته المتفرقة في بطون الكتب او المذكرات التي لا يزال الكثير منها مخطوطاً أو حبيساً في خزائن الكتب والمكتبات الخاصة بعيداً عن أيدي الباحثين و الدارسين ، فكان ذلك سبباً آخر لعزوف الباحثين عن الخوض في مضمار الطبقة العاملة بشكل عام وعلى المستوى المحلي بشكل خاص .

كان لهذه الأسباب الحافز المؤثر في عزمي على الخوض في الموضوع (٢) لتغطية أحداث صفحة مجهولة من تاريخ الطبقة العاملة في النجف ، ألا وهو إضراب القصابين عن العمل في ٢٧ مايس ١٩٥٢ ثم تقديم مطالبهم إلى السلطة المحلية ، واستغلال الحزب الشيوعي لهذا الحدث ، وما جرى على اثر ذلك من تداعيات ، وصولاً إلى النتائج .

البحث هو دراسة وثائقية اعتمدت على ما موجود من وثائق تخص الموضوع في أرشيف وزارة الداخلية ، وهي عبارة عن مجموعة المحاضرات الرسمية التي جرت حول الموضوع بين وزارة الداخلية ، ومديرية الشرطة العامة ، والشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية ، ودائرة التفتيش الإداري

يشكل موضوع الطبقة العاملة النجفية وحركتها صفحة مهمة غير مدروسة من تاريخها السياسي و الاجتماعي ، سواء كان ذلك على صعيد التواريخ المحلية ، ام على صعيد الدراسات التاريخية والاجتماعية العراقية (١) فهناك - قبل كل شيء - عزوف عن بحث مثل هذه الموضوعات من قبل الباحثين والكتاب والمثقفين . ويكمن السبب في كون هذه المواضيع تحتاج إلى دراسات وثائقية يتم من خلالها الكشف عن المواقف الحقيقية للسلطات الحكومية وإدارتها المحلية والمركزية اتجاه النجف وما يجري فيها من أحداث ومواقف وممارسات أولاً . وما يتعلق بالطبقة العاملة ثانياً . وإذا علمنا ان ذلك لا يتم إلا من خلال الاطلاع على الوثائق الخاصة بقائممقامية قضاء النجف و الدوائر التابعة لها ، ووثائق و مراسلات متصرفية لواء كربلاء التي كان النجف قضاءً تابعاً لها ، فضلاً عن وثائق وملفات وزارة الداخلية العراقية و مديرياتها والأقسام والشعب التي تضمها . وإذا علمنا ان الوصول إلى مثل هذه الوثائق التي هي على درجة عالية من السرية ليس بالأمر اليسير ، قدرنا حجم الصعوبات التي تقف أمام من يفكر في بحث مثل هذه المواضيع . والذي زاد من صعوبة الدراسات الوثائقية لمثل هذه المواضيع ما تعرضت له الأرشيفات الخاصة بالإدارات الحكومية الرسمية التي مثلت قضاء النجف او متصرفية لواء كربلاء من حرق ونهب وتدمير خلال أحداث سنة ١٩٩١ ، واستكمل على

الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الجميع . وقد انخفض مستوى الدخل بشكل تدريجي حتى وصل إلى مستوى الكفاف . وارتفعت مستويات البطالة إلى نسب كبيرة تجاوزت أكثر من نصف السكان . و زاد من ذلك الأزمة الاقتصادية العالمية . و أثارها على الاقتصاد العراقي . و انعكاسات ذلك في تدهور وضع النجف الاقتصادي (٥) . مما انعكس بشكل واضح على الطبقة العاملة التي عانت بشدة من هذه الأوضاع .

ومن جهة أخرى أسهمت السياسات الحكومية في كل من العراق وإيران على تدهور اقتصاد النجف ودورها العلمي والديني . من خلال منع قدوم الزائرين ونقل الجنائز إليها . فأدى ذلك إلى تراجع موقع النجف ودورها المؤثر . ففي آب ١٩٣٣ أشار القائممقام جعفر حمندي (٦) إلى سياسة الحكومة الإيرانية وتوجهاتها في منع الإيرانيين من زيارة النجف وباقي العتبات المقدسة الأخرى والدفن فيها . وقال إن ذلك قد أثر بشكل سيء في أحوال النجف الاقتصادية . وأضاف إلى الأزمة المالية والبطالة ثقلاً جديداً . وأشار إلى أن وضع المدينة يسير من سيء إلى أسوأ (٧) .

ففي مجال العمران مثلاً وصل الركود فيه إلى الحد الذي أصبح فيه قطاع الإنشاءات مسألة كمالية . في الوقت الذي كانت تمثل فيه الإنشاءات الجديدة و التوسع فيها حاجة ضرورية وملحة للسكان بسبب الضيق الحاصل في السكن . إذ أن المدينة بقيت على ما هي عليه داخل السور مع ملاحظة تقادم الزمن وزيادة أعداد السكان وازدحامهم وضعف الخدمات البلدية .

وقد وصف تقرير الدور الإداري لمتصرف لواء كربلاء جلال بابان (٨) حالة مدينة النجف العمرانية حتى بداية سنة ١٩٣١ . فذكر أن النجف ليس فيها من العمران ما يجدر ذكره . وأن أبنيتها في أغلبها قديمة وكثير منها غير صالح . ودورها متصلة اتصالاً كلياً . وطرقها ضيقة وقال انه لا يؤمل في أن يحدث عمراناً جديداً في الوقت القريب . ولاسيما أن بؤادر الحال تسير إلى ضعف الآمال . نظراً للوضع الاقتصادي السيئ . وانقطاع الزائرين . وأن الظروف الحالية والأزمة المالية الأخذة بخناق الأهليين بدرجة لا تساعد على طرق مجال العمران لاعتبارها قضية كمالية في هذا الظرف (٩) .

وقد وصف التقرير السري للقائممقام جعفر حمندي الحالة الاقتصادية والاجتماعية في النجف بأنها « تسير من سيء إلى أسوأ » وأن الفقر قد كثر بين السكان وقل العمل حتى أصبح أكثر من نصف السكان عاطلين . وقال أن هذا الوضع « الخطير » لا يمكن إصلاحه إلا بتدخل

و متصرفية لواء كربلاء ودوائر الأمن والشرطة فيها . و قائممقامية قضاء النجف وإدارتها المحلية . فضلاً عن مخاطبات محكمة جزاء النجف . ومحكمة جزاء الكوفة . والمحكمة الكبرى لمنطقة الحلة . وغرفة تجارة النجف وهي في مجموعها تزيد عن (١٢٠) وثيقة .

وأخيراً أقول : لم يكن في خطتي أن أكون داعيةً لرأي أو وجهة نظر أو قضية . و لا متبنياً لفكرة على حساب أخرى . بل حاولت جهد إمكاني أن أكون باحثاً مجداً وراء الحقيقة أينما كانت . مسترشداً بأصول البحث العلمي و تقاليده الأكاديمية .

الوضع الاقتصادي في النجف في النصف الأول من القرن العشرين :

أثرت التحولات السياسية والاجتماعية التي جرت في النجف بدءاً من وصول الإدارة البريطانية المحتلة إلى ما بعد النصف الأول من القرن العشرين . على الجانب الاقتصادي فيها بشكل واضح (٣) . ففضلاً عن انتشار قيم ومفاهيم جديدة لم تكن موجودة أو فاعلة في الساحة النجفية . أدت تلك التحولات إلى أزمة اقتصادية حادة . رافقها تضاعف في أعداد السكان . يقابله نقص واضح في فرص العمل . مع زيادة كبيرة في أعداد العاطلين . وانخفاض حاد في مستوى الدخل . مما أدى إلى زيادة التباين الاجتماعي . واتساع الهوة بين ذوي الدخل العالية والدخول المحدودة والعاطلين عن العمل . فأثر ذلك في زيادة الانقسام الفكري والسياسي في المجتمع النجفي . وتحريك الصراع الطبقي . فضلاً عن خلق معارضة حادة للسياسات الحكومية وتوجهاتها المركزية . مما ساعد في زيادة التوتر والعنف في المدينة . وقد أخذ هذا التوتر شكل مجابهة فكرية واسعة . وتحريض سياسي . وحتى معارك و صدامات في الشوارع . مما ولد وعياً فكرياً و سياسياً كبيراً لدى الجمهور النجفي . و وضع حداً للركود السابق .

انعكس التردّي العام للوضع الاقتصادي في النجف على كافة مجالات الحياة فيها . وكان السبب في ذلك يعود في جزء منه إلى آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على العراق وانعكاساتها على النجف . حيث وصف قائممقام النجف بدر الدين أفندي السويدي (٤) الوضع الاقتصادي في النجف في مايس ١٩٣١ بـ « الصعب » و « غير المرضي » . وقال إن القسم الأعظم من سكان المدينة فقراء يعيشون على الصدقات والمبّرات . ويتوقف تحسن حالتهم الاقتصادية على قدوم الجنائز والزائرين الذين انقطع ورودهم إلى المدينة بشكل ظاهر بسبب

عناصر أساسية ومهمة في اقتصاد النجف . لا يمكن الاستغناء عنها . لعدم إمكانية خلق بدائل ناجحة لها . ونتج عن ذلك ضعف في أداء النجف لدورها الريادي . وانحسار تأثيراتها وأنشطتها الاجتماعية والسياسية . مما أثر في أهمية موقعها كمركز للقيادة والتعليم الديني . وقد ترافق ذلك مع بداية صعود مدينة قم الإيرانية منافساً جديداً لقيادة النجف وزعامتها الدينية .

ووصف تقرير المتصرف احمد زكي خياط (١٤) الوضع في مدينة النجف عند زيارته لها في ٨ آب ١٩٣٣ بأنه « ضرر عظيم » و قال: إن العمل قد كسد في المدينة إلى درجة ان « أصبح عموم سكانها عاطلين عن العمل » (١٥) . وفي ٩ كانون الثاني ١٩٤٩ أدى سوء الأوضاع الاقتصادية وتفشي البطالة في النجف إلى خروج الأهالي في مظاهرة كان في طليعتها العمال والطلبة . سار المتظاهرون فيها من شارع الثانوية حتى ساحة الميدان . ومنها حتى الصحن الحيدري الشريف . وهم يحملون العديد من اللافتات التي تضمنت عبارات كان من بينها (بطالة مهلكة - جوع ميت - غلاء فاحش - إرهاب اسود) . (نطالب بتوفير الخبز للشعب) . وقد ألقت السلطات الحكومية القبض على اثنين وأربعين من المتظاهرين . أحيل ستة وعشرون منهم إلى المحكمة العرفية (١٦) فحكم على سبعة عشر منهم بالسجن بمدد تراوحت بين الستة أشهر والثلاث سنوات وكان أربعة منهم دون الثامن عشر من العمر لذلك أودعوا في المدرسة الإصلاحية لقضاء مدة محكومياتهم (١٧) .

وفي تقرير أعدته غرفة تجارة النجف في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٢ حول السبل الكفيلة لمعالجة موضوع البطالة المنتشرة في النجف ووضع الحلول المناسبة لها بناء على طلب قائممقامية القضاء ومتصرفية اللواء . أشار التقرير إلى ان البطالة تفشيت في النجف إلى حد مريع . وجعلت من العسير على الطبقة الفقيرة ان تجد قوتها ومعاشها واحتياجاتها الضرورية (١٨) .

ومن الأسباب الرئيسة الأخرى لتردي الوضع الاقتصادي في النجف الزيادة المتصاعدة لأعداد السكان بصورة غير طبيعية . إذ يمكن القول ان السكان في مدينة النجف خلال الفترة الممتدة من تكوين الدولة العراقية وحتى إحصاء سنة ١٩٦٥ قد تضاعفت أعدادهم بما نسبته (٤٩٢ ٪) خلال فترة لا تزيد على ٤٣ عاماً . وهي نسبة كبيرة جداً خلال فترة ليست بالطويلة . ففي سنة ١٩٢٢ كان عدد سكان النجف (٢٦٠٢٢) نسمة . ارتفع إلى (٣٣٣١٦) نسمة في سنة ١٩٣٤ . ثم إلى (٤٦٤٥٣) في سنة ١٩٤٧ .

الحكومة بإقامة المشاريع . وقدم الزائرين (١٠) . ولغرض تجاوز هذا الوضع - ولو جزئياً في سبيل تحريك سوق الإنشاءات وخلق فرص عمل جديدة ضمن الإمكانيات المحلية - بدأ القائممقام جعفر حمندي مع مباشرته في ١١ مايس ١٩٣١ التفكير في مشروع لتخطيط ما وراء السور من الأرض في جنوب المدينة على شكل قطع سكنية رخيصة تفيد الناس في توسيع مساكنهم والخروج بهم من تلك الأزقة الضيقة . وتستفيد البلدية من أثمانها في تحسين خدماتها . فضلاً عن تحريك سوق العمل لخلق فرص جديدة . وفعلاً تم المشروع وبيعت قطع الأراضي بأقل من مئة فلس للمتر المربع الواحد وبعضها بيع بعشرين فلساً للمتر المربع الواحد . ومنحت الأسر الفقيرة التي كانت تسكن في أواوين السور قطع أراضي من دون مقابل . وسعت البلدية على إعانة بعضهم بالطابوق والجص مجاناً (١١) .

وفي عهد القائممقام صالح حمام (١٢) . وبالتحديد سنة ١٩٣٧ تم المشروع بهدم السور المحيط بالنجف بجميع جوانبه . لإنشاء شارع واسع مكانه . فتم تعويض هؤلاء جميعاً بمنحهم قطع أراضي بأسعار شبه مجانية وبعضها مجاني في المنطقة الواقعة إلى جانبي محلة الأمير غازي الجديدة . وقد أتم القائممقامون الذين جاؤوا لاحقاً مثل عبد الرحمن جودت . وناجي الجوهر . ولطفي علي هذا المشروع الذي كان الغرض منه توسيع المحلات الجديدة و إنشاء وحدات سكنية تساهم في حل أزمة السكن الخانقة داخل المدينة القديمة . فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة تقلل من البطالة الكبيرة التي تعاني منها مدينة النجف .

وعلى الرغم من ذلك كانت حركة الأعمار بطيئة لدرجة انه لم يتم إنشاء أكثر من (٢٠٠) دار خلال أربع سنوات . والسبب في ذلك يعود في تقديرنا إلى الوضع الاقتصادي الذي كان يمر به العراق بشكل عام بسبب انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية . زيادة على الظرف الخاص الذي كانت تمر به النجف بسبب انقطاع قدوم الزائرين الأجانب إليها وعلى الأخص الإيرانيين منهم (١٣) . إذ التفت سياسة الحكومة العراقية مع سياسة الحكومة الإيرانية . من دون اتفاق . على الإسهام في تدهور أوضاع النجف وخصوصاً في جانبها الاقتصادي من خلال إقامة الدولة الوطنية الحديثة وترسيخ قواعدها والفصل بين الدين والدولة . فأدى ذلك الى الحد من أعداد الزائرين القادمين إليها . والجناز المنقولة للدفن فيها . ووصول أموال الحقوق الشرعية والتبرعات لها . في وقت كانت هذه الأنشطة

وكانت الزيادة الحاصلة خلال هذه المدة هي (٧٢٩٤) نسمة ، و (١٣١٣٧) نسمة على التوالي . اما في الفترة اللاحقة فقد تحققت زيادات كبيرة جداً في أعداد السكان حيث بلغ عدد السكان بحسب إحصاء سنة ١٩٦٥ (١٢٨٠٩٦) نسمة ، أي بزيادة مقدارها (٨١٦٤٣) نسمة عن أعداد السكان بحسب إحصاء سنة ١٩٤٧ ، وهي زيادة كبيرة جداً ، ولا تتوافق مع النمو الطبيعي (١٩) ، مما يعني وجود زيادة غير طبيعية في أعداد السكان ، كان مصدرها الهجرة الحاصلة باتجاه النجف .

ويمكن لنا التأشير بأن الهجرة إلى النجف اتخذت اتجاهين : الأول هو الهجرة الداخلية التي تتمركز في قسمها الأكبر بالهجرة من الريف نحو المدن . ويمكن رسم صورة واضحة عن الزيادات الحاصلة في أعداد السكان في النجف منذ سنة ١٩٢٢ حتى إحصاء سنة ١٩٦٥ من خلال الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

إحصاءات نفوس النجف من حيث عدد السكان والجنس والنسبة المئوية
للفترة ١٩٢٢ - ١٩٦٥

الرقم	السنة	الذكور	النساء	المجموع	النسبة المئوية
1	١٩٢٢ ^٢	11837	14285	26022	% 45.48
2	١٩٣٠ ^٢	-	-	35000	% 54.89
3	١٩٣١ ^٢	16700	17700	34400	% 48.54
4	١٩٣٣ ^٢	-	-	41598	% 51.45
5	١٩٣٤ ^٢	15546	17770	33316	% 53.33
6	١٩٤٧ ^٢	20770	25683	46453	% 44.71
7	١٩٥٧ ^٢	58571	63652	122223	% 47.92
8	١٩٦٥ ^٢	63066	65030	128096	% 49.23
					% 50.76

الجدول من عمل الباحث .

لقد أدت الهجرة الداخلية باتجاه مدينة النجف إلى حصول تغيرات واضحة في ديموغرافية المدينة ، إذ أدى ذلك إلى زيادة كبيرة وسريعة في أعداد السكان ما زاد في ازدهار المدينة ، مع زيادة أعداد العاطلين عن العمل ، فضلاً عن تدني الأجور بسبب محدودية فرص العمل وقبول المهاجرين العمل بأي أجر لتدبير أمورهم المعاشية . ووقع الجيل الجديد من هؤلاء المهاجرين تحت تأثير الأحزاب السياسية العاملة ، وتأثروا بالتوجهات الفكرية للأحزاب الرئيسية منها (٢٨) . أما الاتجاه الثاني فهو الهجرة الأجنبية ، إذ كان لموقع النجف الديني وقديسيته في نفوس المسلمين بسبب احتضانها

لرفات الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام) سبب رئيس الهجرة إليها والانتقال للسكن فيها ومجاورة الإمام في الحياة وفي الممات . كما كان لمكانة النجف العلمية بوصفها مركزاً مهماً من مراكز العلوم والثقافة الإسلامية . والمركز الأهم للدراسة والبحث عند الشيعة من المسلمين سبب آخر في الهجرة إليها لطلب العلم . وبما ان ذلك يستغرق سنين طويلة . مما يتطلب معه الإقامة المؤقتة في المدينة . التي تصبح في الكثير من الأحيان دافعاً للإقامة الدائمة والاستقرار فيها .

وحت هذه الدوافع تكونت في النجف جالية أجنبية من طلبة العلوم الدينية من مختلف الأقطار الإسلامية يتعلمون فيها وينهلون من مدارسها وحلقاتها ومجالسها العلمية والأدبية . ولحقت بهم هجرة أخرى . كان فيهم التجار والصناع المحترفون والعمال . ورافقهم الكثير من الفقراء والمعدمين الذين كانوا يحلمون بفرص عمل وحياة هادئة ومريحة . حتى جر ذلك إلى خلق روح التنافس والتنازع بين أبناء المدينة والمهاجرين الأجانب على فرص عمل أصبحت محدودة بسبب كثرة ما توافر من الأيدي العاملة . مما ولد بطالة حقيقية وظاهرة تزايدت بشدة مع عقد الثلاثينيات و الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين .

وقد أوردت التقديرات والإحصاءات الرسمية لأعداد الأجانب في النجف للفترة ما بين ١٩٢٢ - ١٩٦٥ أعدادهم التي بلغت ذروتها مع بداية سنة ١٩٣٠ حينما بلغ عددهم (١٣٠٠٠) نسمة بحسب ما ورد في تقرير متصرف اللواء جلال بابان (٢٩) . وهم يشكلون ما نسبته (٣٧,١٤ %) من مجموع أعداد سكان المدينة أي اكثر من ثلث السكان . ويشكل الإيرانيون منهم ما نسبته (٩٠ %) من العدد الكلي للأجانب بعدد مقداره (١١٧٠٠) نسمة . انظر الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

عدد الأجانب في النجف ونسبتهم بالنسبة لأعداد السكان للسنوات ١٩٢٢ - ١٩٦٥

السنة	عدد الأجانب	نسبة الأجانب من السكان (%)	عدد الأجانب	نسبة الأجانب من السكان (%)	السنة
١٩٢٢ ^{٣)}	38917	33.33 %	12972	11674	1297
١٩٣٠ ^{١)}	35000	37.14 %	13000	90 %	10 %
١٩٣٢ ^{٢)}	34400	27.78 %	9557	8994	563
١٩٣٣ ^{٣)}	41598	23.18 %	9644	9000	644
١٩٣٦ ^{٤)}	43886	24.23 %	10635	-	-
١٩٤٧	46453	17.99 %	8358 ^{٥)}	-	-
١٩٦٥	128096	9.79 %	12544 ^{٦)}	-	-

الجدول من عمل الباحث .

. ومع هذا فإن لهم في عزة النفس سلوى على هذه الحال الموجهة . وكان لهم من الاعتياد ما يخفف من شدة المعانات . وأمام كل الظروف الصعبة التي عاشتها المدينة وطبقته العاملة . لم تُقدم الطبقة الغنية على مساعدة الطبقة العاملة (٣٧) . عن طريق إنشاء المشاريع النافعة والمنتجة التي حركت اقتصاد المدينة . على الرغم من وفرة رأس المال واليد العاملة الفنية الرخيصة ووجود السوق . لأن القسم الأعظم منهم فضل التجارة والإقراض بالربا الفاحش على خوض مجال العمل المنتج . وهم بذلك أسهموا إسهاماً فاعلاً في عدم خلق بدائل جديدة لاقتصاد المدينة الذي استمر بالاعتماد على الموارد الخارجية المتذبذبة كحركة الزائرين . وقدم الجنائز . وأموال الحقوق الشرعية والتبرعات . ما جعل اقتصاد النجف عرضة للأزمات المستمرة . وحت رحمة السياسات الحكومية في كل من العراق و إيران . وقد علق جريدة الهاتف على هذا الوضع قائلة : ان الشيطان في كل بلد واحد . إلا في النجف فان شياطينها ثلاثة : إهمال تربية الأطفال . وإهمال محاسبة المرابين . والبطالة العامة » (٣٨) . لذلك كان هناك نفور عام من الطبقة العاملة النجفية وباقي فئات مجتمع المدينة للتجار والأثرياء والصيارفة والممولين . بسبب دورهم السلبي هذا . وإصرارهم على الاستمرار فيه .

المظاهرة والإضراب :

مع انحسار دور المؤسسة الدينية . كان للتنظيمات السياسية والفكرية والمهنية بمختلف اتجاهاتها الوطنية والقومية . والاشتراكية . التي سادت مبادئها وأفكارها في عقود الأربعينيات والخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي . الأثر الواضح في التأثير على البنية الاجتماعية والسياسية في مدينة النجف . التي سبق ان ساد فيها التيار الاجتماعي المحافظ . المتأثر بالتيار الأصولي المتشدد . إذ نرى ذلك واضحاً من خلال الانتشار الواسع لمفاهيم الوطنية والقومية والاشتراكية والديمقراطية . كبديل مطروح لمفهوم المذهب والدين او المحلة والعشيرة . ونتيجة لذلك لم يعد الإسلام او التشيع الرابط الأساسي للمجتمع النجفي . والدليل على ذلك . سعة نشاط العناصر القومية والشيوعية في المدينة إلى الحد الذي أصبحت فيه مظهراً من مظاهر الشارع النجفي اليومية أولاً . ومقدار حجم ردود الفعل والطاقت التي دفعت بها المؤسسة الدينية بكل أجنحتها للدفاع عن نفسها وأفكارها كمرجعية دينية وقيادة اجتماعية من

كان من الطبيعي ان يؤثر وجود هذه الأعداد الكبيرة من الأجانب . والكثير من هؤلاء هم من طلبة العلوم الدينية . ما يتيح لهم البقاء من دون عمل . في حين ان العاملين من الأجانب يعملون ببعض الصناعات والحرف اليدوية التي تتيح لهم توفير الحد الأدنى من المتطلبات الحياتية . وان نسبة كبيرة منهم فقراء او حتى معدومون . وان بعضهم امتهن التسول . وقد شكل هذا عبئاً ثقيلاً على اقتصاد المدينة ووضعها الاجتماعي . وقلل من وجود فرص العمل . بل ضم إلى أعداد العاطلين عن العمل آلاف أخرى . هذا فيما يخص العاملين من الأجانب . أما غير العاملين منهم . وهم يشكلون نسبة عالية . فبحكم كونهم رجال دين . او طلبة للعلوم الدينية فهم لا يعملون على الرغم من انهم قادرون على العمل . وهذا يشكل عبئاً ثقيلاً على السكان العاملين وعلى اقتصاد المدينة . خصوصاً إذا علمنا ان عددهم لا يقل عن عدة آلاف . وان النجف تستورد كل حاجاتها المعاشية الضرورية منها والكمالية من الخارج ومن المدن والقرى القريبة منها . ولا تنتج إلا بعض السلع التي لا توازي حجم استيراداتها .

أما أوضاع العمال و الأثرياء في النجف والعلاقة بينهم وانعكاسات ذلك على وضع المدينة الاقتصادي والاجتماعي فيمكن القول انه مع بروز الدور التجاري لمدينة النجف وزيادة أهمية الثروة . كان لابد للعلاقات من ان تكون محكومة بهذا العامل الجديد الذي يتصف بالقوة . فتراجع عوامل التراتب الاجتماعي الأخرى المحكومة بالموقع الديني او النسب او اعتبارات المولد وان تصبح محكومة أكثر فأكثر بالثروة ومقدارها . خصوصاً في النجف التي يتأثر بقاؤها واستمرارها على التجارة . التي لا يحركها إلا المال .

لذلك ظهر المتنفذون الذين يستندون إلى قدرتهم المالية وتأثيرهم التجاري . فضلاً عما قد يمتلكونه من مزايا أخرى كقوة الشخصية و حسن الرأي او الواجهة والدور الاجتماعي و السياسي . إلا أن تأثيرهم بقي محدوداً كقيادات اجتماعية و سياسية . بسبب سعيهم الدائم للحفاظ على مصالحهم الخاصة وزيادة ثرواتهم . بغض النظر عن طبيعة الطرق و الوسائل المستخدمة . التي غالباً ما تضر بمصالح الطبقة العامة من العمال وأصحاب الصنائع وأهل الحرف والكسبة . فضلاً عن الطبقة الفقيرة الواسعة التي زادت أعدادها ومعاناتها . ففي الوقت الذي وجد في النجف تجار أثرياء وصيارفة ومولون كبار يتعاطون التجارة والإقراض بالفائض الفاحش . نجد طبقة العمال - بمختلف أصنافها - فقراء مُعدمين لا يستطيعون سد قوتهم اليومي . بسبب البطالة الواسعة و تدني الأجور

عليهم الضربات بالأسلحة التي يحملها المتظاهرون و أنخنوهم بالجراح . فانسحب أفراد الشرطة هاربين لعدم وجود سلاح لديهم و كثرة المتظاهرين و شراستهم . وفي الوقت نفسه أحاط بعض المتظاهرين بالمفوض مهدي حميد مستغلين حالة الازدحام الحاصلة في السوق وأشبعوه ضرباً بالهراوات و المكاوير حتى أنخن بالجراح وسقط فاقداً للوعي والنطق من جراء إصاباته المتعددة . إذ أصيب بكسر في الجمجمة . وكسر في الصدغ لأيسر . وكسر في عظم الفك الأسفل . وآخر في عظم الساعد الأيمن . مع رضوض في مختلف أنحاء جسده . وبقي فاقداً للوعي حتى فارق الحياة صباح يوم ٣ حزيران ١٩٥٢ في مستشفى الفرات الأوسط في مدينة الكوفة . كما أصيب جميع أفراد الشرطة الستة وهم : حسين مزعل رقمه ١٦٣ . راضي حسين رقمه ١٦٩ . خية كاطع رقمه ١٩١ . شنيور ظليم رقمه ٢٠٠ . حمزة حسين رقمه ٢٠٣ . زاير راضي رقمه ٢٢٣ . بمختلف الجروح و الرضوض . وتم نقل الجميع إلى مستشفى الفرات الأوسط بسبب خطورة حالتهم الصحية (٤٥) .

وعلى الفور اتصل قائممقام النجف لطفي علي (٤٦) بمتصرف لواء كربلاء مكي الجميل وأعلمه بالمظاهرة وما نتج عنها من أحداث طارئة وإصابات للشرطة . وقام المتصرف بالاتصال بوزارة الداخلية وإعلامها . والاتصال بمديرية شرطة اللواء . ومعاونية شرطة النجف . لاتخاذ الإجراءات الفورية للتعرف على القائمين بالمظاهرة . وصولاً إلى التعرف على من قام بالاعتداء على أفراد الشرطة و تجاوز القوانين .

وعلى الرغم من خطورة إصابات الشرطة . قلل المتصرف في تقريره المرفوع إلى وزارة الداخلية من قيمة المظاهرة و القائمين بها . إذ قال إنها كانت « بسيطة » . و أنها لم تدم طويلاً . و ان المتظاهرين كانوا من ذوي الميول الشيوعية . وهم معروفون من قبل سلطات الأمن . و سيتم ألقاء القبض عليهم ضمن وقت قصير (٤٧) .

في صباح اليوم التالي الأربعاء ٢٨ مايس ١٩٥٢ حضر المتصرف إلى النجف و بصحبته مدير شرطة اللواء للإشراف على سير التحقيقات والإجراءات المتخذة لإلقاء القبض على كل من يشتبه به . فضلاً عن تأمين سلامة الوضع الأمني العام للمدينة وإحلال النظام فيها .

وخلال بضع ساعات من وصول متصرف اللواء جرت حملات دهم بلغ عدد المقبوض عليهم خلالها ثمانية وعشرين شخصاً . تبينت علاقتهم بحوادث المظاهرة و الاعتداء على الشرطة بالضرب والإدماء والشروع بالقتل .

جهة . ولتفنيد الأفكار الشيوعية (٣٩) والاشتراكية من جهة أخرى . ثانياً (٤٠) .

لذلك نرى ان الأحزاب والقوى السياسية بمختلف تياراتها واتجاهاتها - كقوى جديدة مؤثرة - استقطبت طيفاً واسعاً من عناصر المجتمع النجفي . حتى أضحت أفكارها ومبادئها تؤثر بشكل عميق في رسم ملامح الثقافة الاجتماعية والفكر السياسي لشريحة واسعة منهم من بينهم العمال . وتؤثر بشكل واضح في توجيه وقيادة المجتمع المحلي . للحد الذي جعل هذه القوى الجديدة تشكل خطراً لا يمكن تجاهله . لا في حسابات السلطات الحكومية . ولا في تصورات رجال الدين . في تشكيل شخصية الفرد النجفي وتوجهاته الفكرية والسياسية .

ففي تقرير سري لمتصرف لواء كربلاء مكي الجميل (٤١) ورد انه في الساعة (٥,١٥) من عصر يوم الثلاثاء ٢٧ مايس ١٩٥٢ جمعت مجاميع من العناصر من اشتبهوا بالمبادئ الشيوعية في الساحة المقابلة للباب الشرقي للصحف الحيدري متسللين من الطرقات و الأزقة الفرعية التي تنفذ إليها على شكل مجاميع صغيرة وأفراد للقيام بمظاهرة . مايدل على التخطيط المسبق للحدث . وقد احتاط الكثير من المتظاهرين لإخفاء معالم شخصياتهم بواسطة وضع النظارات السوداء على عيونهم مع اللثامات على وجوههم لغرض منع التعرف على شخصياتهم (٤٢) . وعند تجمعهم تم نشر ورفع مجموعة من اللافتات حملت شعارات مختلفة منها : (فلتنسقط وزارة نوري السعيد المجرمة) و (نريد وطننا حراً و شعباً مستقلاً) و (نريد حل المعاهدة وحل المجلس) و(نطالب بمنع تصدير الطعام) وانطلقوا باتجاه السوق الكبير وهم يرددون الهتافات المعادية للحكومة ويهتفون بسقوط رئيس الوزراء نوري السعيد وينعتونه بالسفاك . وينادون بتأييد إضراب القصابين . ومنع إخراج الطعام من النجف . وأخذ عدد المتظاهرين يزداد شيئاً فشيئاً مع تقدمهم في السوق الكبير (٤٣) .

وحينما انتقل الخبر إلى الشرطة المحلية . أسرع ضابط الخفر المفوض مهدي حميد مع مفرزة مكونة من ستة أفراد من الشرطة إلى السوق الكبير لتفريق المظاهرة . وحينما وصل المفوض وأفراد الشرطة بالقرب من خان آل شلاش في السوق المذكور . وكانوا غير مسلحين . اشتبك المتظاهرون معهم . إذ ظهر ان المتظاهرين كانوا مسلحين بالقامات والخناجر و المكاوير والعصي الغليظة (٤٤) . لذلك لم يستطع أفراد الشرطة تفريق المظاهرة . ولا حماية أنفسهم . إذ حاصروهم المتظاهرون و انهالت

عن طريق التشخيص والإخباريات التي كانت تصل إلى الأمن والشرطة عن طريق بعض الأهالي ، وقد لعبت الخلافات الشخصية والأسرية والفكرية دورها في هذا الموضوع حقيقة او بشكل كيدي . أما أسماء المقبوض عليهم فهم :

الجدول رقم (٣)

أسماء الموقوفين بموجب المادة وفق المادة الرابعة من قانون صيانة الأمن في الإضراب رقم (٧٠) لسنة (١٩٣٢)

	Ù		
Ù			é
Ù Õ			ê
			ë
			ì
			í
			î
Ù		fl ð	ï
Ù Õ		Ù Õ	õ
		fl ð	ñ
Ù		Ù Õ	ée
			éé
			êé
			ëé
			èì
			éí
		fl ð	éï
			éï
Ù			éõ
			éñ
			èè
			êé
			êé
			èè
			èì
			éí
			êî
			èï
Ù		Ù	éõ

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: أ . و . د . التقرير السري و الخاص للشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية المرقم ٢٧٢٠ في ٨ حزيران ١٩٥٢، ملف المظاهرات و الإضراب في لواء كربلاء ، المرقمة ١٧ / كربلاء / ١ قسم ١ .

ورقة ٦٨ .

وقد جمعت لدى الشرطة المعلومات الأولية الكافية التي أفادت بأن المدعو حسين نجم روضة / عامل النسيج الذي وصفه التقرير بـ « الشيوعي الخطر » ، و الصادر بحقه أمر إلقاء القبض من السلطات القضائية ، هو المتهم بضرب مفوض الشرطة الذي مازال فاقداً للوعي في المستشفى ، وإن الشرطة جادة في تعقبه بعد أن لاذ بالفرار . كما جرى تعقيب المتهمين الهاربين بعد أن صدرت بحقهم أوامر إلقاء القبض عليهم من حاكم التحقيق وفق المادة (٨٩ آ) من (ق ع ب) وهم :

الجدول رقم (٤)

أسماء المتهمين الهاربين الذين صدرت بحقهم أوامر إلقاء القبض من حاكم التحقيق وفق المادة (٨٩ آ) من (ق ع

(ب)

	٠		
			é
			ê
		٠	ë
			ì
			í
٠			î
			ï

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: أ . و . د . التقرير السري للشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية المرقم ٢٧٢٠ في ٨ حزيران ١٩٥٢ ، ملفه المظاهرات و الإضراب في لواء كربلاء ، المرقمة ١٧ / كربلاء / ١ قسم ١ ، ورقة ٦٧ . كما تم إلقاء القبض على مجاميع أخرى من الشيوعيين في مدينتي النجف والكوفة ، وأوقفوا وفق المادة (٨٩ آ) من (ق ع ب) وهم كما في الجدول رقم (٥) :

الجدول رقم (٥)

أسماء الشيوعيين في مدينتي النجف و الكوفة من القي القبض عليهم وأوقفوا وفق المادة

(٨٩ آ) من (ق ع ب)

			é
			ê
٠			ë
			ì
		õõ	í
٠			î
			ï
			õ

U			ñ
			ée
			éé
U			ée
			ée
			èi
			éi
			éi
			éö
			éñ
			èè
			èé
U		ÖÖ	êê

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: أ. و. د. التقرير السري للشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية المرقم ٢٧٢٠ في ٨ حزيران ١٩٥٢، ملفه المظاهرات و الإضراب في لواء كربلاء، المرقمة ١٧ / كربلاء / ١ قسم ١، ورقة ٦٩.

وقد ربط المتصرف في تقريره بين هذه المظاهرة ومقدمات تتصل بنشرة أصدرها الشيخ علي كاشف الغطاء (٤٨) في يوم الجمعة ٢٣ مايس ١٩٥٢ حث فيها الناس على التمسك بالفضيلة والأخلاق السامية (٤٩). وقد علق المتصرف على ذلك بالقول: كان من الجميل ان يتطرق الشيخ إلى موضوع الفضيلة والأخلاق الحميدة لو كانت حقاً فكرة مستوحاة بنية خالصة لوجه الأخلاق والفضيلة. لكنه ضمنها دعوة مبطنه للخروج من أجل « الجهاد » في سبيل الكرامة الدينية، والتوحد في سبيل رفع المنكرات، ودفع الموبقات، واستئصال جذور الرذيلة، وإزالة المعاصي، وإلا سوف يصيب الناس الخسران المبين، والعذاب الأليم، والندم العظيم. وقد ختم المنشور بعبارة « السلام على من اتبع الهدى ». كما ذيله بملاحظة أشار فيها إلى ان المرجع الديني آية الله الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء سوف يصدر منشوراً آخر بالاتجاه نفسه. وهذا معناه ان هناك أمراً مهماً أو خطيراً سيتم البت فيه من قبل المرجع الديني الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء. وقد جعل ذلك الناس في حيرة وترقب وانتظار لما سيقوله الشيخ محمد حسين في منشوره الذي سيصدر في أية لحظة. على حد قول المتصرف، وذكر التقرير (٥٠).

وحينما وصل الأمر إلى مسامع الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، نفى بسرعة ما جاء بمنشور صهره الشيخ علي، من الوعد المزعوم عن عزمه لإصدار منشور لاحق باسمه. وجاء هذا النفي بمنشور أصدرته مجلة الغري النجفية في اليوم التالي ٢٤ مايس كان عنوانه « بيان حقيقة » جاء فيه: ان مدينة النجف قد قرأت مساء يوم ٢٣ مايس منشوراً موقعاً بتوقيع الأستاذ الشيخ علي كاشف الغطاء أشار في نهايته إلى ما نصه بأنه « سيصدر منشوراً آخر عن سماحة الشيخ الإمام الحجة محمد حسين آل كاشف الغطاء ». وقد أشارت مجلة الغري إلى ان مندوبها قابل صباح هذا اليوم ٢٤ مايس سماحة الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء فأُنكر ان يكون في نيته أو من رأيه إصدار منشور أو بيان أو ما يشبههما في هذا الشأن. لذلك أكدت المجلة في منشورها أنها أصدرته دفعا لما علق أو يعلق بالأذهان من شبهات (٥١).

و أشار المتصرف في تقريره، إلى ان الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء قد بين موقفه في تكذيب ما جاء في منشور صهره الشيخ علي، كما جاء في منشور مجلة الغري، بعد ان اتصل به قائممقام النجف علي لطفي تليفونيا لغرض الاستفسار منه حول الموضوع و بيان رأيه مما جاء في منشور صهره الشيخ علي (٥٢).

- ١ - منع تصدير الأغنام و المواشي إلى خارج مدينة النجف .
 - ٢ - إلغاء ضريبة المصران و الجلود .
 - ٣ - إلغاء نظام الدلالية في بيع الحيوانات .
 - ٤ - تخفيض رسوم الاستهلاك .
- كما أبقوا إلى وزارة الداخلية ورئيس الوزراء مطالبين بتحقيق هذه المطالب .
- وعلى أثر وقوع الإضراب ، وفي اليوم ١ الثاني منه ألقت الشرطة القبض على مجموعة من القصابين المضربين - انظر الجدول رقم (٦) - وتم إيقافهم وفق المادة الرابعة من قانون صيانة الإضراب رقم ١٧٠ لسنة ١٩٣٢ ، و المادة (٨٩) آ (من (ق. ن. ع.) .

الجدول رقم (٦)

أسماء القصابين المضربين من أُلقي عليهم القبض أثناء الإضراب (٥٧)

é	.	.	.
ê	.	.	.
ë	.	.	.
ì	.	.	.
í	.	.	.
î	Ö	.	.
ï	Ö	.	.
õ	.	.	.
ñ	.	.	.
ée	.	.	.
éé	.	.	.
êê	.	.	.
ëë	.	.	.
èì	.	.	.
éí	.	.	.
éî	.	.	.
éï	.	.	.

وكان في نية الشيخ علي ان يقوم بإلقاء محاضرة في الصحن الحيدري الشريف ، إلا ان الإدارة المحلية تداركت الموقف ومنعت حدوث الاجتماع . وكان لخلو منشور الشيخ علي في صدره من أي باعث ، أو أية مناسبة ، وتكذيب الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء له بنشرة خاصة ، قد وضعه في موقف لا يحسد عليه ، فتوارى عن الأنظار ، ثم غادر النجف إلى إيران للهروب من تداعيات الموقف ، بعد ان استدعاه متصرف اللواء - الذي كان حاضراً في النجف - لأجل الاطلاع على غرضه ونيته من إصدار المنشور (٥٣) .

ان اللافت للنظر - كما يشير المتصرف في تقريره - ان يقوم بتوزيع منشور الشيخ علي جماعة « من أرباب السوابق » و « من ذوي الميول الشيوعية » الذين لم يتورعوا عن استغلال الموقف بما يردونه من أقوال وإشاعات تفهم الناس بالاستعداد لمظاهرة وإضراب سيقعان قريباً ، وقد سبق ان تم إلقاء القبض على خمسة منهم قبل المظاهرة لغرض التحقيق وهم : (١ - السيد محمد السيد مصطفى الحكيم ٢ - كاظم أسد الله حافظ ٣ - صالح جواد ٤ - حسان شايح ٥ - مهدي اللامي) (٥٤) .

وقد تم توزيع المناشير على أصحاب الحوانيت والمارة يدعونهم إلى الإضراب ، وفي اليوم الثالث من توزيع المناشير أضرب القصابون بتحريض من القسم الفعال من الحزب الشيوعي ، الذي يُعد في النجف من أقوى الأوكار الشيوعية في العراق (٥٥) .

وأشار المتصرف في تقريره إلى ان هذه السابقة الخطيرة قد خلقت جواً مضطرباً في مدينة النجف ومحيطها ، مما دفع السلطات الحكومية إلى توسيع المراقبة السرية واستمرارها ، مما قطع الطريق على تلك العناصر التي سُمّاهم بـ « الانتهازين » لاستغلال فرص كانوا ينتظرون منها ان تُثمر بما يرجون لكن من دون جدوى . إلا أنهم استطاعوا استغلال تذمر القصابين الذين كانوا يعانون بشدة من وطأة التجار الكبار الذين سيطروا بشكل تام على تجارة الحيوانات في النجف وما حولها ، فضلاً عن ضريبة المواشي التي كانت ترهقهم بها الحكومة بما تفرضه من مبالغ ، ورسوم « الدلالية » التي كان يستوفيها الملتزمون ، فسأهموا في تشجيعهم على الإضراب ، وفعلاً أضرب القصابون عن الذبح يوم الاثنين ٢٦ مايس ، ما اضطر البلدية إلى ان تتولى بنفسها عملية الذبح والبيع ليومين كاملين لسد حاجة المدينة من اللحوم (٥٦) .

أعلن القصابون مطالبهم في الصحافة المحلية ، وقد تلخصت في :

الشيوعيون الذين أنهوا محكوماتهم السابقة وعادوا إلى الظهور والنشاط من جديد (٥٨) . و بناء على هذا التصور ، طالب المتصرف وزارة الداخلية بضرورة الإسراع بتأسيس (مكتب الهوية الدائم) في النجف ليقوم بواجبه في متابعة العناصر المعارضة للحكومة و سياساتها ، مما يساعد على « تعيين الاتجاهات الصحيحة » في إدارة القضاء . كما طالب مديرية الشرط العامة بضرورة الإسراع بالعمل على إنشاء مخفر جديد للشرطة يكون موقعه إلى جوار الصحن الحيدري ، على ان يتم ذلك خلال الأيام القليلة القادمة (٥٩) .

أسباب الإضراب :

أشار التقرير السري للغاية للشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية إلى ان السبب الرئيس والمباشر للإضراب كان (قضية الدلالية) (٦٠) . إذ ان الدلالية في النجف مُلتَزَمة من قبل الشخص المدعو سعد عباس دوش وجماعته وهم : عبود عزيز البندر ، وهادي جريو ، وعبد الكاظم عبد النبي الذين استورثوا العمل بالدلالة أباً عن جد واستمروا فيها وفي التزامها . وهؤلاء يشترون الأغنام من الأعراب ثم يبيعونها إلى القصابين بالمزايدة (المناذاة) في محل خاص خارج المدينة يسمى (الجوبة) (٦١) . وقد أراد هؤلاء القصابين التخلص من الارتباط بالدلائل والتبعية الدائمة لهم ، خصوصاً بعد ان تم خريصهم من قبل جماعة حزب الأمة الاشتراكي (٦٢) (جماعة صالح جبر) ، الذين يختلفون مع الدلائل ويعارضونهم لأنهم ينتمون إلى حزب الاتحاد الدستوري (جماعة نوري السعيد) . وقد شكل القصابون في يوم (الاثنين ٢٦ مايس ١٩٥٢) وفداً لمقابلة القائم مقام لطفي علي لعرض مطالبهم عليه و التي تضمنت :

- ١ - منع تصدير الأغنام إلى خارج قضاء النجف بعد دخولها إليها للبيع .
 - ٢ - إلغاء الضريبة المفروضة على المصران و الجلود من قبل دائرة الاستهلاك .
 - ٣ - تخفيف ضريبة الذبيحة إلى ٢٥ ٪ .
 - ٤ - إلغاء عادة المناذاة (الدلالية) في بيع الأغنام .
- وهددوا بالإضراب عن العمل في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم .

طلب القائم مقام من القصابين التريث لغرض إعلام المراجع العليا بالمطالب التي قدموها ثم الرد عليهم . إلا ان القصابين رفضوا الاستجابة وأضربوا عن العمل يوم

			éð
			éñ

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : أ . و . د . التقرير السري للغاية للشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية المرقم ٢٧٢٠ في ٨ حزيران ١٩٥٢ . ملف المظاهرات و الإضراب في لواء كربلاء . المرقمة ١٧ / كربلاء / ١ قسم ١ ورقة ٧١ و ٧٢ .

وقد وصف تقرير المتصرف الأوضاع العامة للقصابين في النجف بأنها متردية و صعبة ، وقال ان أوضاعهم المالية بشكل عام ، و المضربين منهم بشكل خاص ، مدينة إلى الحد الذي لا يمتلكون فيه قوتهم اليومي ، حتى أنهم لا يستطيعون شراء الأغنام بالنقد ، او بدون توسط التجار المحتكرين الذين في أغلبهم من المرابين من يفرض الأرباح الفاحشة على الأسعار الأصلية . وقد اعتاد تجار الأغنام في النجف شراء الأغنام والحيوانات الأخرى بأعداد كبيرة من البوادي الغربية والجنوبية ، ومن ثم بيعها بالمفرد او بأعداد قليلة إلى القصابين بعد ان تفرض عليها رسوم الدلالية من قبل الملتزم أولاً ، ثم المبالغ المضافة على السعر كربا للبيع الآجل ثانياً ، إذ ان القصابين لا يتمكنون من الدفع النقدي بسبب حالة العوز الدائم التي يعيشونها ، فضلاً عن تراكم الديون وأرباحها . كما اعتاد التجار على بيع الأغنام إلى صغار التجار القادمين من المدن التي حول النجف كمدينة الكوفة وأبو صخير والشامية وغيرها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في النجف ، وهذا أسهم في زيادة معانات القصابين ، لذلك طالبوا بإلغاء رسوم الدلالية ومنع بيع الأغنام خارج النجف .

وفيما يخص رسوم الاستهلاك ، أشار التقرير إلى انها ترتفع وتنخفض وتعديل بموجب قرارات مجالس الإدارة في اللواء والقضاء تبعاً لحركة السوق ، ولا علاقة لها بقانون الاستهلاك ، ففي حالة ارتفاع أسعار اللحوم بارتفاع الرسم ، فأن المستهلك هو الذي يتحمل الزيادة وليس القصاب .

وختم المتصرف مكي الجميل تقريره بالإشارة إلى ان هناك عناصر أخرى ساهمت في تدبير إضراب القصابين ، وهم جماعة حزب الأمة الاشتراكي الذين يعارضون الوزارة الحالية ، إذ انهم كانوا يشجعون المضربين على الاستمرار بالإضراب ، ويدفعونهم إلى تنظيم البرقيات وإرسالها إلى المراجع العليا . وأخيراً اعترف المتصرف بأن مدينة النجف تضم الكثير من الشيوعيين الذين سُمّاهم بـ « ذوي الميول الهدامة » لدرجة أنه يقرر بأن المظاهرة التي حرت قام بها

فرص عمل جديدة تساعد في التقليل من نسب الشباب العاطلين الذين غالباً ما يكونون ضحية لنشاط الأحزاب وصراعاتها السياسية . وقد أشار كنموذج إلى ان جميع المؤسسات الحكومية في النجف تشغل بنايات مستأجرة عدى السراي القديم الذي لا يصلح لاتخاذ مؤسسة حكومية ، وبناء على وجود عرصات حكومية واسعة اقترح ان يقوم مجلس الأعمار بإنشاء البنايات اللازمة لدوائر الحكومة على اختلافها ، وقال ان هذا سيخلص الخزينة من بدلات الإيجار التي تدفع كل سنة في مباني في أحسن أحوالها لا تستوفي الشروط الصحية . فضلاً عن تشغيل العاطلين عن العمل (٦٩) .

استصوبت وزارة الداخلية خليل المفتش الإداري واقترحه فعملت على مفاخنة متصرفية لواء كربلاء لاستطلاع رأيها (٧٠) . وهي بدورها استطلعت رأي قائممقام النجف مهدي هاشم ، الذي أجاب بمذكرة في صفحتين أشار فيها إلى وجهة نظره في عدم جدوى التفكير في الجانب الزراعي ، بسبب الطبيعة غير زراعية للعمالة النجفية (٧١) . ثم تطرق إلى الجانب الصناعي ، وأشار إلى رأيه بعدم جدوى إنشاء معمل كبير للنسيج لعدم ضمان نجاحه بسبب كثرة المعامل اليدوية الموجودة ، وان إنتاجها يفيض عن الحاجة ، وان عمالها اقرب إلى البطالة منهم إلى العمل . واقترح القائممقام ان تقوم الجهات ذات العلاقة بإقراض بلدية النجف مبلغاً من المال يكفي لإنشاء معمل للطابوق الفني ، وآخر للحصص والبورك ، وثالث للحصى والرمل . وتعهد القائممقام بنجاحها بسبب وفرة موادها الخام في المنطقة ، وأكد جازماً بأن مبالغ الأرباح التي ستدرها تلك المعامل ستكفي لتسديد القرض بل أكثر منه ، فضلاً عن مساهمتها في القضاء على البطالة المستحكمة في هذا القضاء . كما اقترح القائممقام إقامة بعض مشاريع الإعمار بما تحتاجه المدينة آنذاك كإنشاء بعض المدارس و مستوصفين ومدرسة متوسطة وداراً للقائممقام ودائرة للبلدية وفتح الشارع المحاذي لمدرسة الغري وتبليط الطريق بين الكوفة والنجف . كما أشار إلى إمكانية تشييد معمل للورق لتوفر المواد الأولية الخاصة به حول النجف (٧٢) .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أشار لنا المفتش الإداري أمين الخالص في تقريره السري للغاية المرفوع إلى وزير الداخلية (٧٣) حول المظاهرة و الإضراب و الدوافع التي تكمن وراءها ، جملة ملاحظات تخصها في :
!- عدم النضج السياسي لدى الغالبية الساحقة من محترفي السياسة في المدينة ، مما يؤدي إلى ضياع الغايات

٢٦ مايس ١٩٥٢ (٦٣) .

وقد أشار التقرير إلى ان المحرضين على الإضراب و المظاهرات التي نتجت عنه كل من :

١ - عبد الله الصراف (٦٤) .

٢ - المحامي فاضل معله (٦٥) .

٣ - الدكتور خليل جميل (٦٦) .

٤ - الشيخ علي كاشف الغطاء (٦٧) .

وعلى أثر وقوع الإضراب ، وفي اليوم الثاني منه ألقت قوات الشرطة المحلية القبض على تسعة عشر شخصاً من القصابين المضربين - أنظر الجدول رقم (٦) - وتم إيقافهم وفق المادة الرابعة من قانون صيانة الأمن في الإضراب رقم (٧٠) لسنة (١٩٣٢) . إلا ان المحامي فاضل معله و عبد الله الصراف السالفي الذكر توسطوا في قضيتهم ، وتم إطلاق سراحهم بكفالة الموما إليهما عدا التسلسلات ١٠٠١ فقد استمر توقيفهم وفق المادة (٨٩ آ) من (ق.ن.ع.) (٦٨) .

اما نهاية الإضراب فقد تمت في يوم ٢٨ مايس ١٩٥٢ نتيجة توقيف بعض القصابين ، و قيام البلدية بذبح الأغنام تحت إشرافها تلافياً لأي أزمة قد تحصل .

استغل الشيوعيون هذا الحدث بشكل تام وقاموا بمظاهرة عصر يوم الثلاثاء ٢٧ مايس تأييداً لإضراب القصابين ، وتم فيها التنديد بالحكومة وسياساتها ورفع الشعارات المعارضة ، ومواجهة مفرزة الشرطة التي أرادت تفريقهم ثم الاعتداء عليهم بالضرب بما يحملونه من أسلحه ، خصوصاً المفوض مهدي حميد الذي ضرب حتى الإغماء ثم الوفاة متأثراً بجروحه بعد نقله إلى مستشفى الفرات الأوسط كما سبق ذكره .

أما الأسباب غير المباشرة للإضراب وتداعياته ، فقد أشار المفتش الإداري عبد الحميد علاوي في تقريره إلى وزارة الداخلية عن الحادث إلى ان مدينة مثل النجف تضم أكثر من (٧٠) ألف نسمة ، وان اغلب العاملين فيها هم من عمال النسيج والبناء وباقي الأصناف ، وبسبب الأوضاع الاقتصادية غير الاعتيادية في المدينة توقفت هذه الأعمال وتعطل عدد كبير من العاملين فيها عن العمل . وقال ان الدافع للتظاهر هو الحرمان و شظف العيش لا غير . وأشار إلى ان على السلطات ان لا تسوغ لنفسها بان تأكد بأن جميع الذين قاموا بالخروج على الحكومة والتظاهر كان لأغراض وميول هدامة ، وإذا وجد بينهم من يحمل مثل هذه الفكرة فهم أقلية لا يعتد بها تستغل معانات الطبقة الفقيرة وأوضاعها المعاشية الضيقة . وقد اقترح على وزارة الداخلية ضرورة تحريك سوق العمل في النجف لخلق

التسعير إلى وزارة المالية للمصادقة عليها . فوافقت الوزارة على تخفيض رسوم للماعز والإبل فقط اما بقية رسوم الأغنام والأبقار فقد بقيت على حالها . وقد استغل « الوكر » الشيوعي معانات القصابين وتذمرهم و أفرغها في قالب مثير لاستعراض نزعاته و أفكاره .

٤- أشار التقرير إلى ان الأحزاب في النجف في صراع وتطاحن حزبي . وان منتسبها في تباين واضح من حيث الثقافة السياسية و النضج العقلي والفكري . مما يؤدي إلى سفك الدماء عند ظهور أية بادرة للاختلاف بسبب تقاطع مصالح المنتمين إلى هذه الأحزاب وتوجهاتهم . ونية التقرير إلى ان النجف ستكون ساخنة الاجواء جداً عند بدء الاستعدادات لأجراء الانتخابات النيابية المقبلة . وقد أقرح على وزير الداخلية الحد من نشاطات فروع الأحزاب في المدينة لغرض تهدئة الخواطر وإحلال السكينة بين الناس حيث لا تكافؤ في الثقافات ولا في تقدير للعواقب (٧٥) .

نتيجة التحقيق والأحكام الصادرة :

أنكر المتهمون جميعاً التهم المسندة لهم . إلا انه ورد عنهم أنهم من الشيوعيين و لهم نشاط ملحوظ . وقد اشترك معظمهم في مظاهرات سابقة . و أشار التقرير السري للمحقق العدلي للشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية (المعاون عبد اللطيف الوتار) الموفود للنجف لغرض تحديد الهويات الحزبية و سجلات المتهمين و نشاطاتهم السابقة . إلى ان شهادة الإثبات في هذه القضية كانت عيانية عن جرائم وقعت أثناء النهار . وهي مركزة على شهادة الشرطة الرسميين الستة . فضلاً عن الشرطيين السريين (حنش داود ، وجبار حافظ) اللذان كانا مع المتظاهرين . من دون ان يشهد احد من الأهالي (٧٦) .

اما السبب في عدم تقدم أحد من الأهالي لأداء الشهادة في مثل هذا الجرم المشهود وسط السوق المكتظ بأصحاب الحوانيت فيعود في تقديرنا إلى العرف المتبع لدى النجفيين في ان لا يتقدم أحد منهم لأداء الشهادة على الآخر لاعتبارات اجتماعية محلية . وسيما إذا كانت الجريمة تتعلق بطرف يكون فيه المتهم من أهالي النجف . وهذا لم يجر في هذه القضية فقط . بل لم يسبق ان تقدم احد النجفيين للشهادة في قضية سابقة (٧٧) . وفي إشارة لهذا الموضوع ذكر المفتش الإداري أمين الخالص في تقريره المرفوع إلى وزارة الداخلية حول الحادث . إلى ان مأمور الاستهلاك في النجف المدعو أحمد سبتي منى

التي تستهدفها الأحزاب لخدمة بلادها . وقال ان هناك من يستغل ويوظف المنافع العامة لأغراض شخصية . وبسبب ذلك نرى وجود الكره والبغضاء والصراع بين المنتمين للأحزاب او مؤيديهم . وحتى بين أفراد الأسرة الواحدة الذين يختلفون في التوجهات السياسية لاختلاف الأحزاب التي ينتمون إليها . فيكون ذلك دافعاً لتأصل العداء بينهم و انفجار الصراع في أية مناسبة . ٢- معانات القصابين في عملهم ورزقهم . وقد أشار المفتش الإداري في تقريره إلى انه تتبع قضية الدلالية و الرسوم التي يدفعها القصابون وكيف نشأت . وقال ان تجار المواشي (أغنام ، ماعز ، أبقار ، جمال) مثل : سعيد عباس دوش . وعبود عزيز بندر . والسيد هادي جريو . وبضعة أشخاص آخرين غيرهم يشترون الحيوانات بالجملة من العرب الذين يأتون بمواشيهم إلى أسواق النجف لبيعها . او يذهبون بأنفسهم إلى البوادي لشراؤها . ثم يتم بيعها بالمفرد إلى القصابين عن طريق المناداة . ويتم استيفاء الدلالية من المشتري لصالح الملتزمين الذين هم التجار أنفسهم . ولما كان أغلب القصابين غير قادرين على الدفع النقدي لأثمان الحيوانات التي اشتروها لغرض الذبح . لذلك يتم دفعها للتجار على شكل أقساط متعددة مضافاً لها فائض الربا عن تلك المبالغ و الذي يرتفع مع زيادة مدة الدفع المتفق عليها . والأمر نفسه يتكرر في حالة رغبة القصاب استلاف أي مبلغ من المال من أحد التجار لتدوير أعماله . إلا ان التعامل السائد ان يتم ذلك مع تجار المواشي الذين شكلوا احتكار قوي لا يمكن تجاوزه او كسره سواء من القصابين أو غيرهم . وهم لا يتورعون حتى عن استخدام القوة للحفاظ على احتكارهم ومصالحهم . وقد جعل هذا الوضع القصابين في حالة من المديونية الدائمة والعوز المستمر (٧٤) .

٣- بعد لقاء القصابين المضربين بالقائم مقام . أوضح لهم ان الرسوم المفروضة على المصران و الجلود من قبل دائرة الاستهلاك تستوفى حسب قوانين خاصة مطبقة في كل العراق . وليس في وسع القضاء او اللواء تلبية طلبهم بإلغائها بصورة فورية . اما قضية تصدير المواشي وإخراجها من النجف إلى المدن المجاورة . فان القائم مقام أمر بعدم إخراج المواشي بعد دخولها إلى النجف . كما عالج القائم مقام قضية المناداة (الدلالية) في البيع بتبليغ البلدية بأخذ تعهد خطي من التجار الدلالين السالفي الذكر بعدم أخذهم أي أجر كان . كما نظر مجلس إدارة القضاء في تخفيض رسوم الذبيحة التي تستوفى حسب السعر الدارج فخفضت (٢٥ ٪) منها . وأرسلت قوائم

الذي حمل المفوض الجريح من محل الحادث إلى خان بيت شلاش الكائن في السوق الكبير . فعلى الرغم من انه كان شاهد عيان في الحادث إلا انه رفض الإدلاء بأي شهادة أو تقديم أية معلومات للسلطات خوفاً من الانتقام (٧٨) . أظهرت نتيجة التحقيق ان الأشخاص التالية أسماؤهم أصبحوا متهمين وفق المادة ٢١٤ / ٦٠ ، (٨٩) من (ق ع ب) أنظر الجدول رقم (٧) . ولدى تقديم أوراقهم أمام حاكم التحقيق ، قرر توقيف الأشخاص من التسلسل ١ - ٢١ ، والإفراج عن الباقين وفق المادة (١١٨) لعدم توفر الأدلة ضدهم .

الجدول رقم (٧)

أسماء المتهمين وفق المادة ٢١٤ / ٦٠ ، (٨٩) من (ق ع ب)

ù			é
			ê
			ë
			ì
			í
			î
			ï
			õ
			ñ
ù			ée
ù		fl ٤	ée
ù õ		ù õ	ée
		fl ٤	ée
ù		ù õ	ei
			éí
			éî
			éï
			éõ
			éñ
		fl ٤	èè
			èé
			êè
			èë
			èì
			èí
ù õ			èî
ù		ù	èï
			èõ

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : أ . و . د . التقرير السري للغاية للشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية المرقم ٢٧٢٠ في ٨ حزيران ١٩٥٢ المرفوع إلى مديرية الشرطة العامة . الورقة ٦٨ .

وفي الوقت نفسه أصدر حاكم التحقيق أمره بإلقاء القبض على المتهمين الهاربين المدرجة أسمائهم في الجدول رقم (٨) .

الجدول رقم (٨)

المتهمين الهاربين الصادر بحقهم أمر بإلقاء القبض من قبل حاكم التحقيق وفق المادة ٢١٤ / ٦٠ ، و ١١٨ من ق.ع. ب

	· Û			é
î è / êèi	· Û			ê
				è
· · ééö				ì
fl · · · t			· Û	í
				î
				ï
	· Û			ö
				ñ

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : أ . و . د . التقرير السري للغاية للشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية المرقم ٢٧٢٠ في ٨ حزيران ١٩٥٢ المرفوع إلى مديرية الشرطة العامة .

هذا وقد شخص الشرطيان السريان اللذان اشتركا في المظاهرة ، فضلاً عن أفراد الشرطة الرسميين ، كل من المتهمين (حسين روضة ، و عبد الزهرة طنبيرة ، و عبد الحسين عباس ، و عبد الحسين شبر ، و رزاق حسن طنبيرة ، و صادق كريم السباك ، و سيد محمد باقر الحكيم ، و حميد مهدي الكوفي ، و محسن السيد كاظم السيد سلمان ، و عبد الزهرة الركابي) بأنهم هم الذين اعتدوا على مفوض الشرطة مهدي حميد وقاموا بضربه بشدة مما أدى إلى وفاته لاحقاً (٧٩) .

وبناء على ذلك قرر حاكم التحقيق تفريق القضية إلى الدعاوى التالية :

١ - الدعوى رقم (٥٢ / ٤٧ النجف) وفق المادة وفق المادة ٢١٤ / ٦٠ ، و ٥٤ / ٥٤ ، و ٥٥ من (ق ع ب) . وهي القضية التي تتعلق بالمظاهرة و الشروع بقتل مفوض الشرطة (مهدي حميد) ، والمتهمين في الاشتراك فيها هم :

الجدول رقم (٩)

أسماء المتهمين بالدعوى رقم (٤٧ / ٥٢ النجف) المتعلقة بالمظاهرة و الشروع بقتل مفوض الشرطة مهدي حميد

ù		é	
		ê	
		ë	
		ì	
		í	
		î	
		ï	
		õ	
		ñ	
ù		ée	
ù		éé	
ù õ		ée	
		ë	
ù		éi	
		éí	
		éî	
		éï	
		éõ	
		éñ	
		ë	
		éé	

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : أ . و . د . التقرير السري لمديرية شرطة لواء كربلاء المرقم ٣٥٠ في ٢ حزيران ١٩٥٢ . ورقة ٨٠ .

٢ - الدعوى رقم (٥٠ / ٥٢ النجف) وفق المادة ٨٩ آ من (ق ع ب) . المتعلقة بالشيوخين الذين اعتادوا على القيام بالمظاهرات في النجف بين آونة وأخرى مما يؤدي إلى إحداث المشاكل و الفوضى في المدينة. وكان الموقوفون المتهمين بها هم :

الجدول رقم (١٠)

أسماء المتهمين بالدعوى رقم (٥٠ / ٥٢ النجف) المتعلقة بالشيوعين الذين اعتادوا على القيام بالمظاهرات في النجف

.		.	é
.		.	ê
.		.	ë
.		.	ì
.		.	í
.		.	î
.		.	ï
.		fl ٲ	õ
.		fl ٲ	ñ
ù		.	ée
.		.	éé
.		.	êê
.		.	ëë
.		fl ٲ	èi
.		fl ٲ	éi
.		.	êi
ù		.	ëi
.		.	éõ
.		.	éñ
æ		fl ٲ	èè
.		.	êé
.		.	êê
.		.	ëè
.		.	èi
.		.	éi
.		.	êi
.		.	ëi
.		.	éõ
.		.	éñ
.		.	èè
.		.	èé

	· Û		· Õ · Õ	èè
· Ö				èè
				èì
			· Û	èí
				èî
				èï
	· Û			èð
				èñ

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : أ . و . د . التقرير السري لمديرية شرطة لواء كربلاء المرقم ٣٥٠ في ٢ حزيران ١٩٥٢ . ورقة ٧٩ .

٣ - دعوى موجزة وفق المادة الرابعة من قانون صيانة الأمن في الإضراب رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٢ . و تتعلق بتحريض القصابين على الإضراب . والمتهمون بها الشيوعيون التالية أسماؤهم في الجدول رقم (١١) .
الجدول رقم (١١)
أسماء المتهمين وفق المادة الرابعة من قانون صيانة الأمن في الإضراب رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٢ . و تتعلق بتحريض القصابين على الإضراب

			é
			ê
			ë
			ì
			í
			î
			ï
			ð
			ñ
· Û			èè
æ		fl · ÷	ée
			éè

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : أ . و . د . التقرير السري لمديرية شرطة لواء كربلاء المرقم ٣٥٠ في ٢ حزيران ١٩٥٢ . ورقة ٨٢ .

٤ - ست دعاوى وفق المادة ١٢٢ و ١٢٣ / ١٢٢ من (ق ع ب) .

اما نتائج محاكمة المتهمين في المظاهرة والذين تنحصر التهمة الموجهة لهم باعتناق " المبادئ الشيوعية الهدامة " فكانت كالتالي :

نشاطهم (٨٤) . وقد وافق مدير شرطة لواء كربلاء على ذلك و تم نقل الشعبة الخاصة للنجف (٨٥) .

تمييز الحكم :

على أثر قرار إطلاق سراح أغلب المتهمين والإفراج عنهم ، قدم نائب المدعي العام طلباً لتمييز قرارات محكمة جزاء النجف لدى رئاسة المحكمة الكبرى لمنطقة الحلة ، وأشار في لائحته التمييزية إلى ان قرار الإفراج كان مجحفاً بالحق العام ، لأن المفرج عنهم يُخشى منهم ارتكاب جريمة ، مما يخل بالأمن العام والتشويش على السكينة لخطورتهم على المجتمع ، وقال أنهم كانوا يقومون بأعمال الشغب ويقلقون الراحة العامة واشتركوا في عدة مظاهرات سابقة ويروجون لنشر المبدأ الشيوعي بين السذج من الناس من سكان النجف ويحرضونهم على المظاهرة والإضراب مستغلين بعض المناسبات التي تحدث في المدينة . كما أشارت اللائحة إلى ان المعلومات الواردة من مديرية التحقيقات عنهم أثبتت انهم يعتنقون المبدأ الشيوعي واشتركوا في عدة مظاهرات ، وصدر الحكم على بعضهم بالحبس والمراقبة ، كما وان لبعضهم اتصالات بالقنصلية الروسية (٨٦) .

واستشهد نائب المدعي العام على نشاط الشيوعيين الخلل بالأمن بالحادث الذي جرى إثناء مرافعات المحكمة إذ تجمهر حشد كبير من ذوي الموقوفين وزملائهم حول بناية المحكمة وأحدثوا صخباً عالياً بهتافاتهم المعادية للحكومة ، وحينما خرج احد الشرطة ليطالب منهم الهدوء بأمر الحاكم هجم بعضهم عليه وأوسعوه ضرباً وسجلت دعوى للشرطة ضد المعتدين .

كما أشار ان المفرج عنهم ازداد نشاطهم واخذ وضعهم يشكل خطراً على الأمن مما دعا الصحافة المحلية إلى استنكار أعمالهم المخالفة للقوانين . ولأجل ما تقدم طلب الادعاء العام التدخل في القرار والامتناع عن تصديق قرار الإفراج الصادر بحقهم وإعادة محاكمتهم وتجريمهم وفق المادة (٧٨) من الأصول . كما تم تمييز الحكم الصادر بالإفراج عن شيوعي الكوفة و لنفس الأسباب أعلاه (٨٧) .

اما القضية الرئيسية المتعلقة بمقتل مفوض الشرطة ، فقد عقدت حاكمية النجف جلستها في (١٣ تموز ١٩٥٢) برئاسة الحاكم (عبد الفتاح العامري) . وقد جاء في قرار الإحالة استعراض مفصل لمجريات الحادث ، وتقديم لشهادات شهود الإثبات وهم أفراد الشرطة الستة السابق ذكرهم ، فضلاً عن الشرطيين السريين ، تبين ان المتهمين (حسين نجم روضة ، وعبد الحسين الحاج عباس ابو العكل ، ووزاق

١ - قررت محكمة جزاء النجف الحكم على كاظم أسد الله حافظ ، وكاظم مهدي الجبلاوي بتقديم كفالة شخص ضامن بمبلغ (٢٥٠) دينار . وعند عدم تقديم الكفالة الحبس لمدة سنة واحدة وفق المادة ٧٨ من الأصول .

٢ - إطلاق سراح المتهمين التالية أسماؤهم بعد تقديم كفالة شخص ضامن بمبلغ (٢٥٠) دينار مع تعهد بحسن السلوك لمدة سنة واحدة (٨١) : مهدي حميدي ، كاظم مهدي الجبلاوي ، حسن الشيخ نعمه ، صالح مهدي جنكل ، كاظم أسد الله حافظ ، محمد حسين أغائي ، عبد الزهرة محمود ، محمود عبود ، سيد محمد مصطفى الحكيم ، عبد الله حميد ، صادق الشيخ باقر ، سيد حسن السيد أسد علي ، صالح جواد الشمر ، صالح إبراهيم الجواهري .

٣ - الإفراج عن المتهمين التالية أسمائهم عن كل تهمهم وفق المادة (٨٩ / أ) ، و سوقهم للمحاكمة وفق المادة (٧٨) من الأصول : نعمان صادق زلزله ، محمد رضا موسى ، عبد الحسين يوسف ، صاحب كاظم حنون

٤ - قررت محكمة جزاء الكوفة إطلاق سراح المتهمين التالية أسماؤهم بعد تقديمهم كفالة شخص ضامن بمبلغ (٢٥٠) دينار مع تعهد تحسين السلوك لمدة سنة واحدة (٨٢) : (عزيز مصطفى ، عبد الحسين شعلان ، عباس رضا محمد باقر ، عبد حسن ، جاسم محمد ، عزيز وناس ، عبد النبي حمزة ، عبد الأمير محمد حسن ، إبراهيم سعد ، وهاب جواد ، حمود حمزة ، جاسم حميدي) .

طلب متصرف لواء كربلاء من وزارة الداخلية في ١٢ حزيران ١٩٥٢ ثم أكد الطلب في ٢٨ منه بضرورة فتح مكتب لمقاومة الشيوعية في النجف وقال ان ذلك ضروري لرصد حركات من أسماهم بحملة « المبادئ الهدامة » ونشاطهم الذين استفحل أمرهم ، واستئصال جذور هذا المبدأ « الهدام » في مدينة مهمة كالنجف (٨٣) . واستشهد المتصرف بالفائدة الكبيرة التي حصلت بحضور معاون مدير التحقيقات الجنائية ، الذي أجرى تحقيقاً شاملاً للأحداث والهويات فساعد ذلك على استجلاء الحقيقة على الوجه المطلوب على حد قوله . وكإجراء سريع اقترح المتصرف نقل (الشعبة الخاصة) من مديرية شرطة اللواء في كربلاء إلى النجف إذ لا ضرورة لوجودها هناك في الوقت الذي تحتاج فيه النجف وجودها لتأخذ على عاتقها أمر تنظيم أضاير وقوائم الشيوعيين والقيام بالتحريات والتعقبات المقتضية للحد من

الموقف العام في النجف قد أصبح هادئاً و مستقرّاً . إلا ان القصابين لا يزالون يحملون الكراهية ضد الدلائل و جّار الأغنام . إذ إنهم يؤكدون دائماً على ان بيع الأغنام بطريقة (الدلالية) جعلهم مدينين بشكل دائم إلى الدلائل و جّار الأغنام المرابين الذين يحتكرون عملية البيع من دون أي منافس . فلا يسعهم و الحالة هذه من تحسين أوضاعهم المعاشية التي لم تخرج عن حالة العوز الدائم . أما الأهالي فإنهم ملازمون لجانب الصمت حول هذه الحوادث (٩٢) . وأوصى متصرف لواء كربلاء بشكل سري مديرية الشرطة العامة في وزارة الداخلية . بضرورة ان يتم حالاً تبديل قوة الشرطة في النجف من ضباط و ضباط صف و أفراد بمجموعة جديدة . فضلاً عن الشرطة السريين . بسبب الحوادث التي جرت و ما لها من تأثيرات و مخاطر فيما لو تم استمرار الملاك السابق بالعمل في المدينة . وقد تم ذلك بالفعل خلال مدة أسبوعين (٩٣) . كما أكد المتصرف لوزارة الداخلية على ضرورة زيادة قوة الشرطة في النجف بثلاثين شرطياً إضافياً لتمكين الإدارة المحلية من السيطرة على الوضع فيها بعد ازدياد نشاطات الأحزاب السياسية في العاصمة وانعكاسات ذلك على النجف (٩٤) . رأي غرفة تجارة النجف في كيفية إصلاح أوضاع الطبقة العاملة :

وفي اتجاه آخر حاولت قائممقامية القضاء ومتصرفية اللواء إصلاح ما يمكن إصلاحه من أوضاع الطبقة العاملة في النجف . إذ فاحت القائممقام بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٥٢ - بطلب من المتصرفية - غرفة تجارة النجف (٩٥) لبيان رأيها في موضوع معالجة البطالة المنتشرة في النجف . وما هي المقترحات التي تقدمها لحل هذه المشكلة . فضلاً عن أنواع المعامل التي يُفضّل ان تُنشأ في النجف . وبناء على ذلك أجابت الغرفة بتقرير حول الموضوع أشارت فيه إلى ان البطالة في النجف قد تفشت بشكل مريع . وجعلت من العسير على الطبقة الفقيرة ان تجد قوتها ومعاشها واحتياجاتها الضرورية . وقالت من البديهي أن إنشاء المعامل و المصانع سيكون وسيلة فعالة لتشغيل أكبر عدد ممكن من العمال . وبذلك يُقضى على البطالة المتفشية وتكفل إعاشة العاطلين . وأشارت الغرفة إلى ان نوعية المعامل و المصانع التي يفترض ان تُنشأ سيكون له الأثر الفعال بالنسبة للعاطلين . فتأسيس معمل للطابوق أو للجص أو البورك لا يمكن ان يفيا بالغرض المطلوب . وثبتت غرفة تجارة النجف الملاحظات التي أرادت من المسؤولين أخذها بنظر الاعتبار و منها :

حسن طنبرية) . هم الذين قتلوا المفوض مهدي حميد عمدا أثناء الواجب وبسبب تأدية لوظيفته . وضربوا أفراد الشرطة الآخرين أثناء تأدية وظيفتهم . ولما كانت الأدلة كافية لإحالة المتهمين على المحكمة الكبرى . تقرر إحالتهم للمحاكمة في محكمة الجزاء الكبرى لمنطقة الحلة عن الجرائم التي اقترفوها .

كما قرر حاكم التحقيق في قرار الإحالة الإفراج عن المتهمين التالية أسماؤهم لعدم كفاية الأدلة ضدهم : (حسين سلطان . سيد محمد باقر الحكيم . عبد الحسين شبر . سيد محسن السيد كاظم . عبد الزهرة الركابي . صابر كريم السباك . عبد الزهرة طنبرية . حسن محسن عوينة) . كما أرجأت محاكمة المتهم الهارب حميد الكوفي لحين القبض عليه (٨٨) .

اعترض الادعاء العام على قرار محكمة النجف بالإفراج عن بعض المتهمين وقرر تمييز الحكم . وقد أشار الادعاء العام في طلب التمييز إلى ما كان يُخشى منهم من ارتكاب جرائم تخل بالأمن العام . فضلاً عن خطورتهم على المجتمع وعدم مبالاتهم في احترام النظام العام . وساق الدليل على خطورتهم بما حدث بعد خروجهم من المرافعة إذ تجمهر أكثر من (٣٠٠) رجل و امرأة من رفاقهم وذويهم ورموا الشرطة بالحجارة وهتفوا ضد الحكومة على مسمع ومرأى من المحكمة وبحضور حاكم التحقيق والجزاء وموظفيهم (٨٩) .

وبناء على ذلك قامت المحكمة الكبرى لمنطقة الحلة نقض قرار محكمة جزاء النجف القاضي بالإفراج عن الأشخاص المذكورين وقررت إعادة محاكمتهم من جديد (٩٠) .

ومن الجدير بالذكر انه كان من بين المقبوض عليهم من المتهمين الأشخاص الإيرانيون التالية أسماؤهم :

١ - محسن حسن أغائي . ٢ - محمد صالح جنكل . ٣ - حسين أسد الله .

٤ - حسين الشيخ نعمة . ٥ - صادق الشيخ باقر .

وقد أشار إليهم التقرير السري لمديرية شرطة لواء كربلاء بالقول : انه بعد ان تأكد لدى مديرية الشرطة أنهم إيرانيو الجنسية ومقيمون في النجف . طلبت مديرية شرطة لواء كربلاء من وزارة الداخلية إخراجهم من العراق . وبررت ذلك بالقول بأنهم تجاوزوا حدودهم كمقيمين وأصبحوا يشكلون خطراً على الأمن و الاستقرار في المدينة . كما تم مخاطبة ضابط السفر و الإقامة في متصرفية لواء كربلاء بسرعة إنجاز معاملة إخراجهم من العراق لخالفتهم قوانين الإقامة (٩١) .

وفي ختام تقرير التحقيقات الجنائية . تمت الإشارة إلى ان

تحدد التكاليف حسب النوع و كمية الإنتاج (٩٦) .

نتائج البحث

١- ان التحولات السياسية والاجتماعية التي جرت في النجف في النصف الأول من القرن العشرين ، أثرت في الجانب الاقتصادي فيها بشكل واضح . فضلاً عن انتشار قيم ومفاهيم جديدة لم تكن موجودة او فاعلة في الساحة النجفية ، أدت تلك التحولات إلى أزمة اقتصادية حادة ، رافقها تضاعف في أعداد السكان ، يقابله نقص واضح في فرص العمل . مع زيادة كبيرة في أعداد العاطلين ، وانخفاض حاد في مستوى الدخل ، مما أدى إلى زيادة التباين الاجتماعي ، واتساع الهوة بين ذوي الدخل العالية والدخول المحدودة والعاطلين عن العمل ، فأثر ذلك في زيادة الانقسام الفكري والسياسي في المجتمع النجفي ، وتحريك الصراع الطبقي ، فضلاً عن خلق معارضة حادة للسياسات الحكومية وتوجهاتها المركزية ، مما ساعد في زيادة التوتر والعنف في المدينة . وقد اتخذ هذا التوتر شكل مجابهة فكرية واسعة ، وتحريض سياسي ، وحتى معارك و صدامات في الشوارع .

٢- ان السبب في التردّي العام للوضع الاقتصادي والاجتماعي في النجف يعود في جزء منه إلى آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على العراق وانعكاساتها على النجف . إذ وصفت التقارير الرسمية الوضع الاقتصادي في النجف بـ الصعّب وغير المرضي ، وقالت ان وضع المدينة يسير من سيء إلى أسوء ، كما أشارت إلى ان مستوى الدخل انخفض بشكل تدريجي حتى وصل إلى مستوى الكفاف ، وان الفقر ازدادت معدلاته بين السكان ، وان مستويات البطالة ارتفعت إلى نسب كبيرة تجاوزت أكثر من نصف السكان العاملين . مما انعكس بشكل واضح على الطبقة العاملة التي عانت بشدة من هذه الأوضاع . كما أسهمت السياسات الحكومية في كل من العراق وإيران في تدهور اقتصاد النجف ودورها العلمي والديني . إذ التقت سياسة الحكومتين العراقية والإيرانية من دون اتفاق ، على الإسهام في تدهور أوضاع المدينة وخصوصاً في جانبها الاقتصادي ، من خلال إقامة الدولة الوطنية الحديثة وترسيخ قواعدها ، والفصل بين الدين والدولة . فأدى ذلك إلى الحد من أعداد الزائرين القادمين إليها ، والجناز المنقولة للدفن فيها ، ووصول أموال الحقوق الشرعية والتبرعات لها . في وقت كانت هذه الأنشطة عناصر أساسية ومهمة في اقتصاد المدينة . لا يمكن الاستغناء عنها ، لعدم إمكانية خلق بدائل ناجحة لها

معمل الطابوق / بما أن تربة النجف هي تربة رملية عليه يتعذر إنشاء مثل هذه المعامل فيها ، زيادة على أن معامل الطابوق اليدوي (الكور) الموجودة في النجف يقارب عددها ثلاثون معملاً ، ولا يعمل منها سوى خمسة فقط ، إذ يبقى إنتاجها مكسداً بسبب قلة الطلب لعدم وجود مشاريع الأعمار الحكومية والأهلية .

معامل الجص و البورك / إن المعامل البدائية الموجودة في النجف يبلغ عددها ثمانية وهي كافية لسد الحاجة المحلية من الجص ، إذ إن كل معمل ينتج ٢٤ - ٢٦ طن يومياً ويعمل في كل منها منها بحدود ٢٠ عاملاً . وبما أن الطلب على هذه المادة محدوداً لقلّة المشاريع العمرانية . أشارت الغرفة ان لا حاجة لإنشاء مثل هذه المصانع في الوقت الحاضر .

معمل الورق / يمكن إن نقول أن هذا المعمل هو الخطوة الناجحة لتشغيل العاطلين ، إذ ان تشغيله يحتاج إلى عدد كبير من العمال ، فضلاً عن توفر مواد الأولية حول النجف ، وحاجة البلاد إلى الورق ومشتقاته شديدة ولن يبقى من انتاجه شيئاً ، وكلما توسع هذا المعمل وزاد عدد عماله لن يصل إلى سد الاحتياجات المطلوبة لانتاجه .

معمل نسيج / من المرغوب إنشاء معمل للنسيج لأنه يتطلب الكثير من الأيدي العاملة ، و عمال النسيج في النجف موجودين بكثرة وغالبيتهم من ذوي الخبرة في العمل .

معمل الزجاج / إن تربة النجف الرملية هي أصلح ما تكونه لصناعة الزجاج بأنواعه ، ولو تم إنشاء معملاً للزجاج لثم سد قسماً من حاجة البلاد لهذه المادة الواسعة الاستخدام ولشغلت قسماً كبيراً من الأيدي العاملة في النجف .

مستخرجات التمور / نظراً لكثرة التمور في هذه المنطقة و كثرة المواد التي تستخرج منها يمكن إنشاء المصانع التالية و الاستفادة منها بصورة ما مثل :

مصنع لاستخراج الكحول .

معاصر فنية لاستخراج الدبس .

صنع صناديق و علب لحفظ التمور و غيرها من سعف النخيل و فضلاتها .

وفي ختام التقرير أشارت غرفة تجارة النجف إلى أنها ترى أن إنشاء هذه المصانع والمعامل كفيل لوضع الحل المطلوب وتشغيل الأيدي العاملة وإيجاد ما يكفي من فرص العمل لسد احتياجات العمال العاطلين . أما مقادير الكلفة والإنتاج فقد قالت الغرفة إنها تتبع حجم المعمل ونوعه ويمكن لمديرية المباحث الصناعية في وزارة الاقتصاد أن

فيها . عكست لنا بوضوح حجم معانات الطبقة العامة بشكل عام . والعمال منهم بشكل خاص . من الأوضاع المتردية والبطالة المنتشرة والانخفاض الحاد في مستوى الدخل . كما ان سقف هذه المطالب لم يكن ليتجاوز الحدود الدنيا من الإصلاح المنشود الذي كان يمثل مطلباً جماهيرياً مشروعا .

٦- أشارت التقارير الرسمية السرية الى ان الأسباب المباشرة للإضراب والمظاهرة . أجملت بتذمر القصابين الذين كانوا يعانون بشدة من وطأة التجار الكبار الذين سيطروا بشكل تام على تجارة الحيوانات في النجف وما حولها . فضلاً عن الضرائب التي كانت ترهقهم بها الحكومة . واستغلال التنظيمات الشيوعية النشطة في النجف لهذا التذمر . فأسهموا في تشجيعهم على الإضراب الذي تم توظيفه سياسياً . فضلاً عن النشرة التي أصدرها الشيخ علي كاشف الغطاء . أما الأسباب غير المباشرة . فقد أشارت التقارير إلى ان الدافع للتظاهر هو الحرمان و شظف العيش لا غير . بسبب الأوضاع الاقتصادية غير الاعتيادية في المدينة وتوقفت الأعمال وتعطل عدد كبير من العاملين . وأشارت هذه التقارير إلى عدم إمكانية اتهام جميع الذين قاموا بالخروج على الحكومة والتظاهر انهم خرجوا لأغراض وميول هدامة . وإذا وجد بينهم من يحمل مثل هذه الفكرة فهم أقلية لا يُعتد بها تستغل معانات الطبقة الفقيرة وأوضاعها المعاشية الضيقة وتجعلها ضحية لنشاطها الحزبي وصراعاتها السياسية . كما أشارت هذه التقارير إلى عدم النضج السياسي لدى الغالبية الساحقة من محترفي السياسة في النجف وقالت ان منتسبيها في تباين واضح من حيث الثقافة السياسية و النضج العقلي والفكري والأهداف . وأكدت ان هناك من يستغل ويوظف المنافع العامة لأغراض شخصية . وبسبب ذلك ظهرت حالة من الكره والبغضاء والصراع بين المنتسبين للأحزاب أو مؤيديهم . فكان ذلك دافعا لتأصل العداء بينهم وانفجار الصراع في أية مناسبة . مما يؤدي إلى ضياع الغايات التي تستهدفها الأحزاب لخدمة بلادها .

٧- كان من نتائج هذا الحدث تأسيس (مكتب الهوية الدائم) في النجف ليأخذ على عاتقه أمر تنظيم أضياب وقوائم الشيوعيين والقيام بالتحريات والتعقيبات المقتضية للحد من نشاطهم . فضلاً عن تكوين قاعدة بيانات لكل العناصر المعارضة للسياسات للحكومة عن طريق متابعة نشاطاتها لرصدها و تأشيرها لتسهيل عمل الجهات الأمنية في وأد أي حرك سياسي او شعبي

. ونتج عن ذلك ضعف في أداء النجف لدورها الريادي . وانحسار تأثيراتها وأنشطتها الاجتماعية والسياسية .
٣- مع بروز الدور التجاري لمدينة النجف وزيادة أهمية الثروة . تراجعت عوامل التراتب الاجتماعي الأخرى المحكومة بالموقع الديني او النسب او اعتبارات المولد وأصبحت محكومة أكثر فأكثر بالثروة ومقدارها. لذلك ظهر المتنفذون الذين يستندون إلى قدرتهم المالية وتأثيرهم التجاري . إلا أن تأثيرهم بقي محدوداً كقيادات اجتماعية وسياسية . ففي الوقت الذي وجد في النجف تجار أثرياء و صيارفة ومولون كبار . نجد طبقة العمال بمختلف أصنافها فقراء مُعْدِمِينَ لا يستطيعون سد قوتهم اليومي . بسبب البطالة الواسعة و تدني الأجور . وأمام كل الظروف الصعبة التي عاشتها المدينة وطبقته العاملة . لم تُقدم الطبقة الغنية على مساعدة الطبقة العاملة . عن طريق إنشاء المشاريع النافعة والمنتجة التي تحرك اقتصاد المدينة . على الرغم من وفرة رأس المال واليد العاملة الفنية الرخيصة ووجود السوق . إذ ان القسم الأعظم منهم فضل التجارة والإقراض بالربا الفاحش على الخوض في مجال العمل المنتج . وهم بذلك أسهموا إسهاماً فاعلاً في عدم خلق بدائل جديدة لاقتصاد المدينة الذي استمر بالاعتماد على الموارد الخارجية المتذبذبة كحركة الزائرين . وقدم الجنائز . وأموال الحقوق الشرعية والتبرعات . مما جعل اقتصاد النجف عرضة للأزمات المستمرة . وحت رحمة السياسات الحكومية في كل من العراق و إيران .

٤- استطاعت الأحزاب والقوى السياسية العاملة في النجف بمختلف تياراتها وأجالاتها . استقطاب طيفا واسعا من عناصر المجتمع النجفي . حتى أضحت أفكارها ومبادئها تؤثر بشكل عميق في رسم ملامح الفكر السياسي والثقافة الاجتماعية لشريحة واسعة من الناس . وتؤثر بشكل واضح و عميق في توجيه وقيادة المجتمع المحلي . للحد الذي جعل هذه القوى الجديدة تشكل خطراً لا يمكن تجاهله . لا في حسابات السلطات الحكومية . ولا في تصورات رجال الدين . واثرت ذلك في تبني وتوجيه الأنشطة العمالية التي كانت تنطلق بتلقائية المعانات المهنية والإنسانية . لتوظف تحت عناوين سياسية لمصلحة هذا الطرف او ذاك . كما حصل في استغلال تذمر القصابين الذين كانوا يعانون بشدة من وطأة التجار الكبار والرسوم التي كانت تستوفى منهم . والتي أدت الى الإضراب و المظاهرة .

٥- ان مطالب القصابين المشروعة التي قادت الى الإضراب . والشعارات التي رفعت في المظاهرة والتهافتات التي رُددت

ملخص البحث

أثرت التحولات السياسية والاجتماعية التي جرت في النجف بدءاً من وصول الإدارة البريطانية المحتلة إلى ما بعد النصف الأول من القرن العشرين . على الجانب الاقتصادي فيها فأدت إلى أزمة اقتصادية حادة ، رافقها تضاعف في أعداد السكان ، يقابله نقص واضح في فرص العمل ، مع زيادة كبيرة في أعداد العاطلين ، وانخفاض حاد في مستوى الدخل ، مما أدى إلى زيادة التباين الاجتماعي ، فأثر ذلك في زيادة الانقسام الفكري والسياسي في المجتمع النجفي ، وتحريك الصراع الطبقي ، فضلاً عن خلق معارضة حادة للسياسات الحكومية وتوجهاتها المركزية .

كان احد صفحات هذا الصراع الحركات العمالية التي كانت تطالب بإصلاح الوضع العام ، وتحسين أوضاع العمال المعاشية المتردية . ويقدم البحث استعراض وتحليل لأوضاع النجف الاقتصادية ومعانات الطبقة العاملة ومنهم القصابين ، مما دعا إلى احتجاجهم وتقديم مطالبهم إلى السلطات المحلية ، التي لم يكن في وسعها الاستجابة لها ، فأدى ذلك إلى إضرابهم عن العمل وخروج مظاهرات منددة بالسياسات الحكومية ، مما قاد إلى تداعيات أزمّت الموقف في المدينة .

وقد تمت معالجة الموضوع ضمن المحاور التالية :

الوضع الاقتصادي في النجف في النصف الأول من القرن العشرين .

الإضراب وتحليل أسبابه .

المظاهرة و تداعياتها .

التحقيقات ونتائجها والأحكام الصادرة .

رأي غرفة تجارة النجف في كيفية إصلاح أوضاع الطبقة العاملة .

. كما تم تعزيز قوة الشرطة في النجف بثلاثين عنصراً جديداً ، فضلاً عن إنشاء مخفر جديد للشرطة كان موقعه إلى جوار الصحن الحيدري الشريف في قلب المدينة . اما تداعياته . فقد قادت الى حملات دهم بلغ عدد المقبوض عليهم العشرات من المواطنين ، انهموا بعلاقتهم بحوادث الإضراب والمظاهرة و الاعتداء على الشرطة بالضرب والإدماء والشروع بالقتل . وأحيلوا الى التحقيق والمحاكمة منهم ٢١ متهم بالقضية التي تتعلق بالمظاهرة و الشروع بقتل مفوض الشرطة . و ٣٩ متهم بالقضية المتعلقة بالشيوخيين الذين اعتادوا على القيام بالمظاهرات في النجف . و ١٢ متهم بتحريض القصابين على الإضراب .

٨- وأخيراً كان لهذا الحدث الأثر في إثارة انتباه الحكومة إلى الوضع الإقتصادي المتردي في مدينة النجف وضرورة التحرك لإصلاحه ولو جزئياً . فتم مفاخة غرفة تجارة النجف لبيان رأيها في موضوع معالجة البطالة المنتشرة في النجف ، وما هي المقترحات التي تقدمها لحل هذه المشكلة . والتي أجابت بتقرير حول الموضوع أشارت فيه إلى ان الحل يكمن بتحريك سوق العمل عن طريق إنشاء معامل يتطلب إنتاجها أيدي عاملة كثيرة كعامل الورق و الزجاج و منتجات التمر . إلا ان اقتراحات غرفة التجارة لم تحرك ساكناً وبقي ذلك حبراً على ورق . وعلى الرغم من انتهاء الحدث وهدوء الموقف العام في النجف واستقراره أشارت التقارير الرسمية لمديرية التحقيقات الجنائية إلى ان القصابين استمروا يحملون الكراهية ضد الدالين و تجار الأغنام . و يؤكدون على ان بيع الأغنام بطريقة الدالية تجعلهم مدينين بشكل دائم إلى الدالين و تجار الأغنام المرابين الذين يحتكرون عملية البيع من دون أي منافس . فلا يسعهم و الحالة هذه من تحسين أوضاعهم المعاشية التي لم تخرج عن حالة العوز الدائم .

الحركات العمالية في النجف

إضراب القصابين سنة ١٩٥٢ و تداعياته

الهوامش:

من الحرية وسعة في النشاط الاقتصادي . حتى أصبحت محطة تجارية توزع منها البضائع للكثير من مناطق العراق الأخرى . فكثر فيها الأموال لدرجة كبيرة . وبلغ نفوذ رجال الدين فيها درجة من القوة والتأثير والسعة انه استطاع ان يؤثر في توجيه الأحداث السياسية الكبرى في العراق للفترة (١٩٢٠-١٩٢٣) . لكن بعد هجرة بعض العلماء إلى إيران في (٢٧ حزيران ١٩٢٣) احتجاجاً على نفي الحكومة للشيخ مهدي الخالصي . ثم عودتهم بعد توقيفهم لتعهدات شخصية بعدم التدخل في الشؤون السياسية . انكفاً وضع النجف بشكل واضح واتجه نحو الركود فانعكس ذلك على أوضاع المدينة ونشاطها الاقتصادي .

٤ . باشر بالعمل كمصرف للواء كربلاء في ١٤ تموز ١٩٣٠ و انفك بتاريخ ١١ ايار ١٩٣١ .

٥ . أرشيف وزارة الداخلية العراقية (وسأشير لها بالرمز أ. و. د.) . التقرير السري للدور الإداري لقائم مقام النجف بدر الدين أفندي السويدي المرقم س/ ٩٥ في ١٤ ايار ١٩٣١ . ملفه « تقارير الدور الإداري - لواء كربلاء » المرقمة ٥٩ / K - ٢ . ص ٢ من التقرير .

٦ . من مواليد بغداد سنة ١٨٩٤ ، تخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٢٥ ، و تولى وظائف حكومية عدة حتى نقل إلى منصب حاكم النجف سنة ١٩٢٩ ثم قائممقاماً لها في ١١ ايار ١٩٣٠ حتى ٣١ تموز ١٩٣٣ ، ثم متصرفاً للواء كربلاء للفترة من ٢٤ حزيران ١٩٣٩ و لغاية ١٩٤٠ . استوزر أول مرة كوزير للشؤون الاجتماعية في وزارة جميل المدفعي المتشكلة في ٢ حزيران ١٩٤١ . للمزيد من المعلومات عن فترة عمله في النجف أنظر: جعفر الخليلي ، المصدر نفسه ، ص ١٣ - ٥٠ .

٧ . أ. و. د. التقرير السري للدور الإداري لقائم مقام النجف جعفر حمندي المرقم س/ ١٣٢ في ٦ آب ١٩٣٣ . ملفه « تقارير الدور الإداري - لواء كربلاء » المرقمة ٥٩ / K - ٢ . ص ٤ - ٥ من التقرير .

٨ . باشر بالعمل كمصرف للواء كربلاء في ٢٢ نيسان ١٩٣٠ و انفك بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٣١ .

٩ . أ. و. د. التقرير السري للدور الإداري لمصرف لواء كربلاء جلال بابان المرقم س/ ٨٠ في ١٩ نيسان ١٩٣١ . ملفه « تقارير الدور الإداري / لواء كربلاء » المرقمة ٥٩ / K - ٢ .

١٠ . أ. و. د. التقرير السري للدور الإداري لقائم مقام النجف جعفر حمندي المرقم س/ ١٣٢ في ٦ آب ١٩٣٣ . الملف نفسه ، ص ٤ - ٥ من التقرير .

١١ . جعفر الخليلي ، هكذا عرفتهم ، ج ٥ ، ص ٢٧ -

١ . لم تشر الدراسات التي تناولت الحركة العمالية في العراق إلى أنشطة الطبقة العاملة في النجف و لم تنصفها حقها . ففي دراسة أ.د. عبد الرزاق مطلق الفهد للدكتوراه " دور العمال في الحركة الوطنية العراقية ١٩٢٢ - ١٩٥٨ " المقدمة إلى جامعة القاهرة سنة (١٩٧٧) و المطبوعة في بغداد سنة (٢٠٠٥) . التي كان يفترض ان تكون شاملة لكل الأحداث والأنشطة العمالية في العراق خلال فترة الدراسة . لم يشر ولا بحرف واحد إلى إضراب القصابين في النجف سنة (١٩٥٢) على الرغم من وجود أكثر من (٩٠) وثيقة تخص الموضوع في ملفه " الأمن العام / المظاهرات و الإضراب " المحفوظة في أرشيف وزارة الداخلية العراقية . فضلاً عن تناول الصحافة لأحداث الإضراب في حينه . كما ان أ.د. كمال مظهر في كتابه " الطبقة العاملة العراقية " جاهل بجميع الأنشطة العمالية في مدينتي النجف و الكوفة بما فيها إضراب رسوم البلديات سنة (١٩٣١) وإضراب القصابين سنة (١٩٥٢) من دون سبب موجب . و لم اعثر على أي إشارة لدى مؤرخ العراق الملكي السيد عبد الرزاق الحسني في كتابه " تاريخ الوزارات العراقية " عن دور الطبقة العاملة في مدينتي النجف و الكوفة في إضراب رسوم البلديات الذي عالج في ست عشرة صفحة من الجزء الثالث . إذ اقتصرت المعالجة على مدينتي بغداد و البصرة تقريباً . و يتكرر الأمر فيما يخص إضراب القصابين في الجزء الثامن الذي يغطي الفترة الزمنية للإضراب . ولم تتجاوز إشارة أ.د. جعفر عباس حميدي في رسالته للماجستير " التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ - ١٩٥٣ " المقدمة إلى جامعة بغداد سنة (١٩٧٦) والمطبوعة في النجف في السنة نفسها . الستة اسطر من الصفحة (٦٨٧) . ويتكرر الأمر نفسه لدى د.مقدام عبد الحسن في رسالته للماجستير " تاريخ النجف السياسي ١٩٤١ - ١٩٥٨ " في ص (١٣٠) و بإشارة جزئية مقتضبة .

٢ . سبق لي ان تناولت صفحة مشرقة من تاريخ الطبقة العاملة في مدينتي النجف و الكوفة من خلال دور المدينتين في إضراب رسوم البلديات سنة ١٩٣١ . ضمن رسالتي للماجستير التي كانت بعنوان " تاريخ النجف السياسي ١٩٢١ - ١٩٤١ " المقدمة إلى كلية الآداب / جامعة الكوفة في سنة ١٩٩٧ .

٣ . مع انحسار النفوذ العثماني ورحيل الأتراك . وقدم البريطانيون ، تركت النجف تحت إدارة شيوخها المحليين حتى بداية سنة (١٩١٨) فتمتعت بقسط كبير

٢٨. ١٢. باشر كفاءتهم مقام للنجف للمدة من ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٦ ولغاية ٣٠ آب ١٩٣٨.
١٣. أ. و. د. التقرير الإداري النصف سنوي السري لتصرف لواء كربلاء عبد الرزاق الأزري المرقم س/ ٢٢٢ في ٣ آب ١٩٣٨ للفترة من ١ كانون الثاني ولغاية ٣٠ حزيران ١٩٣٨، ملفه « تقارير التصرفين الإدارية » المرقمة ٣٠ / ٣٣ لسنة ١٩٣٨، فقرة التوسعات العمرانية.
١٤. باشر بالعمل كمتصرف للواء كربلاء في ١ آب ١٩٣٣ وانفك في ٢١ تشرين الأول ١٩٣٤.
١٥. أ. و. د. التقرير السري لمتصرف اللواء احمد زكي خياط المرقم س/ ١٤٣ في ٨ آب ١٩٣٣، ملفه « التقارير العامة » المرقمة ١٧ / KB ص ٤ من التقرير.
١٦. أ. و. د. التقرير السري لقائممقامية قضاء النجف المرقم ١٣٥ في ٩ كانون الثاني ١٩٤٩، و تقرير متصرفية لواء كربلاء السري المرقم س ١٩ في ١١ كانون الثاني ١٩٤٩ المرفوع إلى وزارة الداخلية، القلم السري / ملفه الأمن العام _ المظاهرات والإضراب في لواء كربلاء المرقمة ١٧ / كربلاء / ١ قسم ١. ورقة ٣٥ و ٣٦.
١٧. أ. و. د. كتاب قائد القوات العسكرية للإدارة العرفية في العراق السري المرقم ٨٣٠ في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٩، الملف السابقة، ورقة ٤٩.
١٨. أ. و. د. كتاب غرفة جارة النجف ٤١٩ في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٢، الملف السابقة، ورقة ١٣١.
١٩. النمو الطبيعي هو الفرق بين مجموع الولادات مطروحاً منه عدد الوفيات، وهو يتراوح بين ٤-٣ ٪.
٢٠. () M . I . The Tribes of Karbala Liwa File No . ٥٧ / K , P / ١٦ .
٢١. أ. و. د. التقرير السري للدور الإداري لمتصرف لواء كربلاء جلال بابان المرقم س/ ٨٠ في ١٩ نيسان ١٩٣١، ملفه « تقارير الدور الإداري - لواء كربلاء المرقمة ٥٩ - K / ٢ ص ٤ من التقرير.
٢٢. أ. و. د. التقرير السري للدور الإداري لقائممقام النجف جعفر حمندي المرقم س / ١٣٢ في ٦ آب ١٩٣٣، الملف نفسها، ص ٦ من التقرير.
٢٣. أ. و. د. التقرير السري للدور الإداري لمتصرف لواء كربلاء محمود الأديب المرقم س/ ١٢٤ في ٢٧ تموز ١٩٣٣، الملف نفسها، ص ٦-٧ من التقرير.
٢٤. أ. و. د. التقرير السري للمفتش الإداري للمنطقة الرابعة المرقم / ١٥٢ في ٤ تموز ١٩٣٤، ملفه « تقارير التفتيش الإداري - لواء كربلاء » المرقمة ٣٠ / KB / ٣.
٢٥. أ. و. د. كتاب مديرية النفوس العامة / الإحصاء المرقم ١٤٠٠ في ١٣ آذار ١٩٤٨، ملفه « إحصاء النفوس في لواء كربلاء » المرقمة ١ / ١١.
٢٦. الجمهورية العراقية / وزارة الداخلية / مديرية النفوس العامة، المجموعة الإحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧، م. ٢، ج. ١٠، لواء كربلاء، الجدول الحادي والعشرون، ص ٢.
٢٧. الجمهورية العراقية / وزارة التخطيط / دائرة الإحصاء المركزية، المجموعة الإحصائية السنوية العامة ١٩٦٦، جدول رقم ٢٥، ص ٤٣.
٢٨. للمزيد من المعلومات عن تفاصيل السكان في النجف انظر: عبد الستار شنين الجنابي، التاريخ الاجتماعي للنجف ١٩٣٢ - ١٩٦٨، (بيروت: مؤسسة ديموبريس، ٢٠١٠).
٢٩. أ. و. د. التقرير السري للدور الإداري لمتصرف لواء كربلاء جلال بابان المرقم س/ ٨٠ في ١٩ نيسان ١٩٣٠، ملفه تقارير الدور الإداري - لواء كربلاء المرقمة ٥٩ - K / ٢ ص ٣ من التقرير.
٣٠. « The Tribes of Karbala Liwa » ، M . I . File No . ٥٧ / K , P / ١٦.
٣١. أ. و. د. التقرير السري للدور الإداري لمتصرف اللواء جلال بابان المرقم س/ ٨٠ في ١٩ نيسان ١٩٣١، ملفه تقارير الدور الإداري - لواء كربلاء المرقمة ٥٩ - K / ٢.
٣٢. أ. و. د. التقرير السري للدور الإداري لقائممقام النجف جعفر حمندي المرقم س / ١٣٢ في ٦ آب ١٩٣٣، الملف نفسها ص ٦ من التقرير.
٣٣. أ. و. د. التقرير السري للدور الإداري لمتصرف لواء كربلاء محمود الأديب المرقم س/ ١٢٤ في ٢٧ تموز ١٩٣٣، الملف نفسها، ص ٦-٧ من التقرير.
٣٤. د. ك. و. الداخلية، ملفه « تفتيش النجف ١٩٣٦ » المرقمة ٨٤١٨، تقرير التفتيش الإداري لرئاسة المنطقة الرابعة لقضاء النجف المرقم ١١٩ في ٣١ آب ١٩٣٦، و ١٢ ص ٦٧.
٣٥. المملكة العراقية، وزارة الشؤون الاجتماعية، مديرية النفوس العامة، المجموعة الإحصائية لتسجيل ١٩٥٧، (بغداد: مطبعة المعارف)، ص ٧٤١. نقلاً عن المظفر، مدينة النجف، ص ١١٧.
٣٦. الجمهورية العراقية / وزارة التخطيط / الجهاز

٤١. باشر كمتصرف للواء كربلاء بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٥٠ لغاية ١٩ آب ١٩٥٢ .
٤٢. أ. و. د. . كتاب قائممقام قضاء النجف (لطفي علي) السري / ١١٢ في ٢٨ مايس ١٩٥٢ إلى متصرفية لواء كربلاء . و التقرير السري لمتصرف لواء كربلاء مكّي الجميل المرقم ٢٠٥ في ٢٩ مايس ١٩٥٢ المرفوع إلى وزارة الداخلية . القلم السري / ملف الأمن العام _ المظاهرات والإضراب في لواء كربلاء المرقمة ١٧ / كربلاء / ١ قسم ١ .
٤٣. أ. و. د. . التقرير السري للغاية للشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية المرقم ٢٧٢٠ في ٨ حزيران ١٩٥٢ المرفوع إلى مديرية الشرطة العامة . الملفة نفسها . ورقة ٧٥ .
٤٤. ذكر لي الدكتور حسن كاظم . وهو ابن احد المشاركين في الإضراب و المظاهرة . في لقاء معه في كلية الفقه بتاريخ ٢٢ تموز ٢٠٠٩ . ان والده كاظم أسد الله حافظ كان يخفي في دارهم مجموعة كبيرة من العوينات السوداء و العصي و المكاوير فضلاً عن القامات و السيوف لاستخدامها في المظاهرات التي يدعو لها او يقيمها الحزب الشيوعي في النجف . إذ توزع على العناصر المشاركة قبل موعد القيام بأي مظاهرة لغرض التصدي لقوات الأمن والشرطة المحلية و مواجهتها . او لمواجهة الأحزاب المناوئة لهم . وبعد الانتهاء من المظاهرة يعاد جمعها و حفظها في دارهم لوقت آخر . وأشار إلى ان هذه الأسلحة كانت تحفظ في دارهم على أساس إنها جزء من تجهيزات الموكب الحسيني الذي كان والده مسؤولاً عنه في حالة حصول أي مدهامة للشرطة على الدار .
٤٥. أ. و. د. . التقرير السري لمتصرف لواء كربلاء مكّي الجميل المرقم ٢٠٥ في ٢٩ مايس ١٩٥٢ المرفوع إلى وزارة الداخلية . القلم السري / ملف الأمن العام _ المظاهرات والإضراب في لواء كربلاء المرقمة ١٧ / كربلاء / ١ قسم ١ . ورقة ١٦ .
٤٦. عمل في النجف كقائم مقام للفترة من ١٠ نيسان ١٩٤٨ لغاية ٨ تموز ١٩٥٠ . ثم للفترة من ١٩ شباط ١٩٥٢ لغاية ١٥ آذار ١٩٥٣ . ثم للفترة من ٣١ تموز ١٩٥٦ لغاية ٢٣ آذار ١٩٥٧ .
٤٧. أ. و. د. . التقرير السري لمتصرف لواء كربلاء مكّي الجميل المرقم ٢٠٥ في ٢٩ مايس ١٩٥٢ المصدر السابق . الملفة السابقة . ورقة ٦٧ .
٤٨. هو صهر الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء . وقد وصفه التقرير بأنه ليس من الشخصيات الدينية أو الاجتماعية ذات الاختصاص في إصدار النشرات . لأنه المركزي للإحصاء . نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٥ . (بغداد : مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء . ١٩٧٣) ص ٧٤٩ . نقلاً عن المظفر . مدينة النجف . ص ١١٧ .
٣٧. أ. و. د. . التقرير السري للدور الإداري لقائم مقام النجف شاكر حميد المرسل لوزارة الداخلية بكتاب متصرفية لواء كربلاء السري المرقم س / ٢٨ في ٢ شباط ١٩٣٤ . ملفه " تقارير الدور الإداري - لواء كربلاء " المرقمة ٥٩ / K - ٢ ص ١١ من التقرير .
٣٨. جريدة الهاتف . العدد / ٣٥٤ . في ١٢ مايس ١٩٤٤ .
٣٩. من ابرز ما تم في هذا المجال تأسيس (جماعة العلماء) بعد تموز ١٩٥٨ التي تألفت من أربعة عشر عضواً من رجال الدين . وكانت برئاسة المجتهد الشيخ مرتضى آل ياسين . وعضوية كل من : محمد رضا المظفر . وحسن الجواهري . وباقر الشخص . وإسماعيل الصدر . ومحمد تقي بحر العلوم . وموسى بحر العلوم . ومحمد جواد آل راضي . ومحمد تقي الايرواني . ومحمد طاهر آل راضي . وحسن الهمداني . وخضر الدجيلي . و مرتضى الخلخالي . وعباس الرميثي . نالت هذه الجماعة تأييد المراجع الكبار ومباركتهم وبدأت نشاطها لمواجهة الشيوعية بإصدار سبع نشرات مطبوعة . ثم أصدرت مجلة الأضواء التي صدر العدد الأول منها في ٩ حزيران ١٩٦٠ .
٤٠. أشار تقرير استخباري بريطاني يعود إلى سنة ١٩٤٣ إلى وجود تنظيمات وخلايا للحزب الشيوعي العراقي في النجف . إذ ذكر ان الشيوعية بدأت ببناء أرضيتها في النجف . وان عددهم يزداد تدريجياً . وان مسؤول التنظيم هو عبد الحسين الجواهري الذي يعمل معلماً في إحدى المدارس الابتدائية . وهو نشط جداً ويعمل حثيثاً على جعل النجف مركزاً للشيوعية في جنوب العراق او على الأقل في الفرات الأوسط . و أشار التقرير إلى زيارة قام بها داود الصائغ عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي إلى النجف لتطوير نشاطات الحزب في النجف وإنشاء نواة له في الحلة . و ذكر التقرير ان مجلة (المجلة) ذات التوجهات الشيوعية هي أكثر المطبوعات رواجاً في النجف . كما كان يتم توزيع جريدة (الشرارة) أيضاً . وهي الجريدة السرية للحزب الشيوعي . بعد ان توقفت مجلة (المثل العليا) الشيوعية التي كان يصدرها كاظم الكيشوان بسبب عدم توافر الورق والنقود .
- M. I. Most Secret Report , " A week in Najaf " by Mason to Mr. Edmonds Adviser to the Ministry of Interior , Dated ٢٤th January ١٩٤٣ , ١٢.p .

قد استغلت إضراب القصابين طبقاً للخطة المرسومة التي سار عليها الحزب الشيوعي العراقي السري في أدوار نشاطه المختلفة وفقاً لمنهجه المقرر للإخلال بالأمن وإثارة الفوضى و الشغب . أ . و . د . التقرير النهائي السري لمديرية التحقيقات الجنائية المرقم ٢٢٧ في ١٢ حزيران ١٩٥٢ المرفوع إلى وزارة الداخلية ، الملفة نفسها ، الورقة ٨٨ .

٥٩ أ . و . د . القلم السري ، التقرير السري لتصرف لواء كربلاء مكي الجميل المرقم ٢٠٥ في ٢٩ مايس ١٩٥٢ المرفوع إلى وزارة الداخلية ، الملفة نفسها ، ورقة ٦٤ .

٦٠ ان الدلائل كان معمولاً بها سابقاً ، وهي تؤخذ من قبل صاحب المحل الذي يتم فيه بيع الأغنام (الملتزم) ، و تدفع من قبل المشتري .

٦١ يمكن تحديد هذا الموقع في المنطقة التي تقع خلف عمارة التأمين حالياً ، وهي خارج السور في حينه .

٦٢ يوجد في النجف في هذه الفترة فروع للأحزاب العلنية التالية : حزب الاتحاد الدستوري / برئاسة نوري السعيد ، حزب الأمة الاشتراكي / برئاسة صالح جبر ، حزب الجبهة الشعبية المتحدة / ابرز زعمائه طه الهاشمي و محمد رضا الشبيبي ، الحزب الوطني الديمقراطي / برئاسة كامل الجادرجي ، حزب الاستقلال / برئاسة محمد مهدي كبة . فضلاً عن الأحزاب السرية كالحزب الشيوعي العراقي ، و حزب البعث العربي الاشتراكي .

٦٣ أ . و . د . التقرير السري للغاية للشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية المرقم ٢٧٢٠ في ٨ حزيران ١٩٥٢ المرفوع إلى مديرية الشرطة العامة والمعد من قبل معاون الشرطة طاهر صالح ، الملفة السابقة .

٦٤ جاء وصفه في التقرير السري للغاية للشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية السابق بـ " انه من أصل إيراني ، و يمتن الصرافة ، ومن حملة المبادئ الشيوعية الهدامة ، وهو يمول الشيوعيين " .

٦٥ جاء وصفه في التقرير السابق بأنه " يعمل في الحماة ، وهو منتمي إلى حزب الأمة الاشتراكي ، وهو رجل متقلب و مشاغب ، و كثيراً ما يتدخل في قضايا الشغب التي تحصل في النجف " .

٦٦ جاء وصفه في التقرير السابق بأنه " طبيب أهلي في النجف ، يحمل المبادئ الشيوعية الهدامة و يروجها ، كثيراً ما ينتهز الفرص لبث الشغب و الفوضى بين الأهالي " .

٦٧ جاء وصفه في التقرير السابق بأنه " رجل الدين الذي كان له الأثر الفعال في إضراب القصابين و قيام

من الطبقة الرابعة ، وانه على خلاف مع صهره الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء .

٤٩ نسخة من المنشور محفوظة في الملفة السابقة ، ورقة (٦٢) . و قد طبع المنشور في مطبعة الغري في النجف .

٥٠ أ . و . د . القلم السري ، التقرير السري لتصرف لواء كربلاء مكي الجميل المرقم ٢٠٥ في ٢٩ مايس ١٩٥٢ المرفوع إلى وزارة الداخلية ، ملفة المظاهرات و الإضراب في لواء كربلاء ، المرقمة ١٧ / كربلاء / ١ قسم ١ ، الملفة نفسها ، ورقة ٦٥ .

٥١ أ . و . د . المنشور الصادر عن مجلة الغري بعنوان "بيان حقيقة " المؤرخ في ٢٤ مايس ١٩٥٢ و المطبوع في مطبعة دار النشر و التأليف ، الملفة نفسها الورقة ٦٣ .

٥٢ أ . و . د . القلم السري ، التقرير السري لتصرف لواء كربلاء مكي الجميل المرقم ٢٠٥ في ٢٩ مايس ١٩٥٢ ، الملفة نفسها ، ورقة ٦٤ .

٥٣ أ . و . د . التقرير السري للغاية الصادر من الشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية المرقم ٢٧٢٠ في ٨ حزيران ١٩٥٢ ، ملفة المظاهرات و الإضراب في لواء كربلاء ، المرقمة ١٧ / كربلاء / ١ قسم ١ ، الملفة نفسها ، ورقة ٧٥ .

٥٤ وصف التقرير السري للغاية للمفتش الإداري أمين الخالص عن حوادث الإضراب المرفوع إلى وزارة الداخلية المرقم ١٧ في ٢٩ حزيران ١٩٥٢ ، التسلسلات ١ و ٢ و ٣ بأنهم كانوا من غلاة الشيوعية في النجف ، و أن التسلسل ٤ سبق وان حكم عليه لكونه من العناصر الشيوعية ، في حين ان التسلسل ٥ أشار إلى ان مهنته نشال على حد قول التقرير .

٥٥ أ . و . د . التقرير السري للغاية للمفتش الإداري أمين الخالص عن حوادث الإضراب المرفوع إلى وزارة الداخلية المرقم ١٧ في ٢٩ حزيران ١٩٥٢ ، الملفة السابقة .

٥٦ أ . و . د . القلم السري ، التقرير السري لتصرف لواء كربلاء مكي الجميل المرقم ٢٠٥ في ٢٩ مايس ١٩٥٢ المرفوع إلى وزارة الداخلية ، الملفة نفسها ، ورقة ٧٢ .

٥٧ التسلسلات ١-١٠ ألقى عليهم القبض وفق المادة (٨٩ آ) من (ق.ن.ع.) ، و التسلسلات ١١ - ١٩ ألقى عليهم القبض وفق المادة الرابعة من قانون صيانة الأمن في الإضراب رقم (٧٠) لسنة (١٩٣٢) .

٥٨ أشارت مقدمة التقرير النهائي السري لمديرية التحقيقات الجنائية حول نشاط الحزب الشيوعي في هذا الاتجاه إلى : ان العناصر الشيوعية و دعاة الفوضوية

- ٧٦ أ. و. د. التقرير السري للمحقق العدلي للشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية (المعاون عبد اللطيف الوتار) الموفود للنجف لغرض تحديد الهويات الحزبية و سجلات المتهمين و نشاطاتهم السابقة المرقم ٢٢٧ في ١٢ حزيران ١٩٥٢ المرفوع إلى وزارة الداخلية، الملفة نفسها، الورقة ٩٠.
- ٧٧ للمزيد من المعلومات عن شخصية الفرد و طبيعة المجتمع النجفي انظر: عبد الستار شنين الجنابي، تاريخ النجف الاجتماعي، (بيروت: ديموبريس، ٢٠١٠).
- ٧٨ أ. و. د. التقرير السري للغاية للمفتش الإداري عبد المجيد علاوي المرقم س/١٤ في ٣ حزيران ١٩٥٢ إلى وزارة الداخلية، الملفة السابقة، ورقة ٩٩.
- ٧٩ أ. و. د. التقرير النهائي للقضية (٤٧ / ٥٢ النجف)، الملفة نفسها، ورقه ٨٨.
- ٨٠ أ. و. د. يصفه التقرير السري للأدلة الجنائية، بأنه من الشيوعيين المتطرفين، وقد اشترك بعدة مظاهرات سابقة، وفي إحداها أحيل إلى محكمة الجزاء الكبرى في الحلة، ولم تجري محاكمته عنها حتى توقيفه على ذمة هذه القضية، التقرير النهائي للأدلة الجنائية في القضية ٤٧ / ٥٢، الملفة نفسها، ورقة ٨٨.
- ٨١ كان نص نموذج التعهد الموقع من المتهمين: بناء على ما ورد إلينا ببيان محقق منطقة النجف المرقم ١٦٨٤ في ١٦ حزيران ١٩٥٢ المتضمن أنك من حملة المبادئ الشيوعية الهدامة وقد اتهمت بالاشتراك في المظاهرات عدة مرات واعتدت على إحداث الفوضى في النجف، وقد بلغ من جرأتك و خطورتك أن أصبحت خطراً على البلاد إذا تركت مطلقاً بدون ضمان ٠٠٠ لذلك عليك تحرير تعهد بحسن السلوك لمدة سنة واحدة بكفالة شخص ضامن بمبلغ (٢٥٠) دينار وذلك وفق الفقرة (و) من المادة (٧٨) من أصول المحكمات الجزائية. أ. و. د.، الملفة نفسها، ورقة ١٠٣.
- ٨٢ أ. و. د. كتاب متصرفية لواء كربلاء السري المرقم س/ ٢٩٨ في ٦ تموز ١٩٥٢، وتم توقيع التعهد بنفس الصيغة السابقة.
- ٨٣ من أسباب قوة الشيوعية في النجف: ان النجف كانت مقر للثروة الطاغية و الفقر المدقع مما يهياً لظهور الصراع الطبقي وقبول الأفكار الاشتراكية.
- ان النجف كانت مركزاً للأفكار التقليدية الأكثر استعصاء، مما يجعلها مكاناً لتخمر الأفكار الثورية.
- تميزت النجف في جانبها السياسي بأنها من أكثر المدن المظاهرة بسبب المنشور الذي أصدره قبل الإضراب بيومين الذي وزع من قبل جماعات الشيوعيين. والمعروف عن هذا الشخص أنه يرغب رغبة شديدة في أن يكون زعيماً دينياً و سياسياً على طراز (ابو القاسم الكاشاني) في إيران. وهو يكثر التردد على إيران، و يتصل ببعض الشخصيات هناك". للاطلاع على شخصية (ابو القاسم الكاشاني) (أنظر: مركز البحوث و الدراسات، الموسوعة الإيرانية المعاصرة، ج ١، (بغداد: ١٩٨٥)، ص ٤٠٣ - ٤٠٥.
- ١٨ أ. و. د. التقرير السري للغاية للشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية المرقم ٢٧٢٠ في ٨ حزيران ١٩٥٢ المرفوع إلى مديرية الشرطة العامة، الملفة السابقة، ورقة ٧٥.
- ١٩ أ. و. د. تقرير المفتش الإداري عبد المجيد علاوي الموجه إلى وزارة الداخلية بكتاب دائرة التفتيش الإداري السري للغاية س/١٤ في ٣ حزيران ١٩٥٢، الملفة السابقة، ورقة ٩٢.
- ٧٠ أ. و. د. كتاب شعبة المخابرات السرية في وزارة الداخلية المرقم ١٠٨٠ في ١٢ حزيران ١٩٥٢، الملفة نفسها، ورقة ٩٣.
- ٧١ أشار التقرير ان السبب في ذلك يعود أيضاً إلى عدم وجود الأراضي الزراعية الشاغرة في النجف، وان ما صلح من أراضي البحر كلها تحت لزمة بعض الشيوخ و الوجوه او من يدعي بملكيتها. وإذا ما وجدت - وهذا نادر - فلا بد وإنها مرتفعة لا يمكن إروائها. ولو فكرت الجهات المختصة في تنظيم مشروع لهذا الغرض وتقسم الأراضي الخالية كملكيات صغيرة ستكون غير ذات جدوى، ولربما يستولي عليها المتنفذون لاعتبارات خاصة بهذا القضاء بسبب التبعية والولاء او بسبب زعامات الشيوخ المسلحين والمتنفذين. أ. و. د. كتاب قائممقامية قضاء النجف ٣٩٨٢ في ٢١ حزيران ١٩٥٢ إلى متصرفية لواء كربلاء، الملفة نفسها، ورقة ٩٦.
- ٧٢ المصدر نفسه.
- ٧٣ كان نوري السعيد يشغل منصب رئيس الوزراء، كما احتفظ لنفسه أيضاً بمنصب وزير الداخلية، للغاية استقالة الوزارة في ١٠ تموز ١٩٥٢.
- ٧٤ أ. و. د. التقرير السري للغاية للمفتش الإداري أمين الخالص المرقم ١٧ في ٢٩ حزيران ١٩٥٢ المقدم إلى وزير الداخلية، الملفة السابقة، ورقة ١٢١ و ١٢٢.
- ٧٥ أ. و. د. التقرير السري للغاية للمفتش الإداري أمين الخالص المرقم ١٧ في ٢٩ حزيران ١٩٥٢ المقدم إلى وزير الداخلية، الملفة نفسها، ورقة ١٢٣.

موافقة الوزارة تم عقد مؤتمر تأسيسي للغرفة في نادي الغري في النجف بتاريخ ٥ شباط ١٩٥٠ لانتخاب أول مجلس لإدارة الغرفة . وقد حضر هذا المؤتمر ١١٨ تاجراً وجرى الانتخاب بالتصويت السري بحضور متصرف اللواء عبد الرسول الخالصي واللجنة المشرفة المكونة من (رؤوف شلاش ، و شبر سيد موسى ، و عطية السيد سلمان ، و هادي الحاج علوان ، عبد الله الصراف ، أزهر عيسى الخلف ، وحسن عجينة) وبعد فرز الأصوات فاز بأول مجلس إدارة لغرفة تجارة النجف كل من : أزهر عيسى خلف ٩٦ صوتاً ، عبد الله الصراف ٨٢ ، عبود شلاش ٧٤ ، عطية السيد سلمان ٧١ ، محمد رشاد عجينة ٦٩ ، علي الحبوبي ٦١ ، محمد رؤوف شلاش ٥٩ ، شبر السيد موسى ٥٣ ، رضا الصحاف ٥٠ ، علي السكافي ٤٩ ، حسن عجينة ٤٧ ، محمد مرزة ٤٥ . ثم جرى انتخاب رئاسة مجلس الإدارة ففاز كل من : رؤوف شلاش الرئيس الأول ، عبد الله الصراف الرئيس الثاني ، أزهر عيسى الخلف السكرتير . أرشيف غرفة تجارة النجف ، سجل المحاضر والاجتماعات رقم (١) ، محضر انتخاب مجلس الإدارة ، ومحضر انتخاب ديوان الرئاسة ، ورقة ١ و ٢ . أرشيف غرفة تجارة النجف ، سجل المحاضر والاجتماعات رقم (١) ، محضر انتخاب مجلس الإدارة ، ومحضر انتخاب ديوان الرئاسة ، ورقة ١ و ٢ .

٩٦ أ . و . د . كتاب غرفة تجارة النجف ٤١٩ في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٢ ، الملف السابقة ، ورقة ١٣١ .

ثبت المصادر

أرشيف وزارة الداخلية العراقية :

The Tribes of Karbala Liwa File No . ٢٠K, P / ٥٧ .

ملفة " تقارير الدور الإداري - لواء كربلاء " المرقمة ٥٩ / K - ٢

التقرير السري للدور الإداري لقائم مقام النجف شاكر حميد المرسل لوزارة الداخلية بكتاب متصرفية لواء كربلاء السري المرقم س / ٢٨ في ٢ شباط ١٩٣٤ .

التقرير . التقرير السري للدور الإداري لقائم مقام النجف بدر الدين أفندي السويدي المرقم س / ٩٥ في ١٤ مايس ١٩٣١ .

التقرير السري للدور الإداري لمتصرف لواء كربلاء جلال بابان المرقم س / ٨٠ في ١٩ نيسان ١٩٣١

التقرير السري للدور الإداري لقائم مقام النجف جعفر

العراقية مقاومة واستقلالاً ، فهي في تقاطع دائم مع السياسات الحكومية .

ان النجف المسورة القديمة بعصبية محلاتها وأسرها ، وأزقتها الضيقة المتفرعة ، و سراديبها المتصلة ، كانت مكاناً مثالياً للعمل السري بكل أشكاله . وقد خدم ذلك انتشار الشيوعية وحماية المنتمين لها . وقد وفرت منظومة الولاءات المحلية الحماية الكافية للشيوعية .

للمزيد من المعلومات عن الشيوعية في النجف انظر حنا بطاطا ، العراق الكتاب الثاني و الثالث .

٨٤ أ . و . د . كتاب المتصرفية السري / ٢٤٩ في ٢٨ حزيران ١٩٥٢ ، الملف السابقة .

٨٥ أ . و . د . كتاب مدير شرطة اللواء السري و المستعجل ٢٨٩ في ٢٢ تموز ١٩٥٢ ، الملف السابقة .

٨٦ أ . و . د . لائحة التمييز رقم ٣٨٨٦ في ٨ / تموز / ١٩٥٢ الصادرة من مديرية شرطة اللواء إلى رئاسة المحكمة الكبرى لمنطقة الحلة الملف نفسها ، ورقة ١٠٩ .

٨٧ أ . و . د . اللائحة التمييزية المرقمة ٣٩٤٨ في ١٠ تموز ١٩٥٢ الصادرة بكتاب مديرية شرطة اللواء ، الملف السابقة . أنظر قائمة الأسماء ص ٤٤ من البحث .

٨٨ أ . و . د . قرار الإحالة الصادر من حاكمية تحقيق النجف المرقم ١١١ في ١٣ تموز ١٩٥٢ ، الملف السابقة ، ورقة ١١١ .

٨٩ أ . و . د . كتاب مديرية شرطة كربلاء المرقم ٤٣٤١ في ٢٤ تموز ١٩٥٢ ، الملف نفسها .

٩٠ أ . و . د . اللائحة التمييزية المرفقة بكتاب متصرفية لواء كربلاء السري / ٣٤٠ في ١٩ آب ١٩٥٢ ، الملف نفسها ، ورقة ١٢٦ .

٩١ أ . و . د . التقرير السري لمديرية شرطة لواء كربلاء المرقم ٣٥٠ في ٢ حزيران ١٩٥٢ ، ورقة ٨٣ .

٩٢ أ . و . د . التقرير السري للغاية للشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية المرقم ٢٧٢٠ في ٨ حزيران ١٩٥٢ المرفوع إلى مديرية الشرطة العامة ، الملف نفسها ، ورقة ٧٤ .

٩٣ أ . و . د . كتاب متصرفية لواء كربلاء السري المرقم ٢٢٩ في ١٤ حزيران ١٩٥٢ المرفوع إلى مديرية الشرطة العامة ، الملف نفسها ، ورقة ٩١ .

٩٤ أ . و . د . التقرير السري و المهم لمتصرفية لواء كربلاء المرقم ٢٥٧ في ٣٠ حزيران ١٩٥٢ ، الملف نفسها ، ورقة ١١٦ .

٩٥ تم تأسيس غرفة تجارة النجف بناء على الطلب المقدم من مجموعة من تجار النجف إلى وزارة الاقتصاد . وبعد

- حمندي المرقم س/ ١٣٢ في ٦ آب ١٩٣٣.
- التقرير السري للدور الإداري لمتصرف لواء كربلاء جلال بابان المرقم س/ ٨٠ في ١٩ نيسان ١٩٣١ .
- التقرير السري للدور الإداري لقائم مقام النجف جعفر حمندي المرقم س / ١٣٢ في ٦ آب ١٩٣٣.
- التقرير السري للدور الإداري لمتصرف لواء كربلاء محمود الأديب المرقم س/ ١٢٤ في ٢٧ تموز ١٩٣٣ .
- ملفة " تقارير التصرفين الإدارية " المرقمة ٣٠ / ٣٣ لسنة ١٩٣٨
- التقرير الإداري النصف سنوي السري لمتصرف لواء كربلاء عبد الرزاق الأزري المرقم س/ ٢٢٢ في ٣ آب ١٩٣٨ للفترة من ١ كانون الثاني ولغاية ٣٠ حزيران ١٩٣٨.
- ملفة " التقارير العامة " المرقمة ١٧ / KB
- التقرير السري لمتصرف اللواء احمد زكي خياط المرقم س / ١٤٣ في ٨ آب ١٩٣٣ .
- ملفه " تقارير التفتيش الإداري - لواء كربلاء " المرقمة ٣٠ / KB / ٣ .
- التقرير السري للمفتش الإداري للمنطقة الرابعة المرقم / ١٥٢ في ٤ تموز ١٩٣٤ .
- ملفه " إحصاء النفوس في لواء كربلاء " المرقمة ١ / ١١
- كتاب مديرية النفوس العامة / الإحصاء المرقم ١٤٠٠ في ١٣ آذار ١٩٤٨.
- ملفة الأمن العام _ المظاهرات والإضراب في لواء كربلاء المرقمة ١٧ / كربلاء / ١ قسم ١
- التقرير السري لقائم مقام قضاء النجف المرقم ١٣٥ في ٩ كانون الثاني ١٩٤٩ .
- تقرير متصرفية لواء كربلاء السري المرقم س ١٩ في ١١ كانون الثاني ١٩٤٩.
- كتاب قائد القوات العسكرية للإدارة العرفية في العراق السري المرقم ٨٣٠ في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٩ .
- كتاب قائممقام قضاء النجف لطفي علي السري / ١١٢ في ٢٨ مايس ١٩٥٢ .
- التقرير السري لمتصرف لواء كربلاء مكي الجميل المرقم ٢٠٥ في ٢٩ مايس ١٩٥٢.
- التقرير السري للغاية للشعبة الخاصة في مديرية التحقيقات الجنائية المرقم ٢٧٢٠ في ٨ حزيران ١٩٥٢.
- المنشور الصادر من الشيخ علي كاشف الغطاء بعنوان " استصرخ و نداء " بتاريخ ٢٣ مايس ١٩٥٢ المطبوع في مطبعة الغري في النجف .
- المنشور الصادر عن مجلة الغري بعنوان "بيان حقيقة "
- المؤرخ في ٢٤ مايس ١٩٥٢ المطبوع في مطبعة دار النشر و التأليف .
- التقرير السري للغاية للمفتش الإداري أمين الخالص عن حوادث الإضراب المرفوع إلى وزارة الداخلية المرقم ١٧ في ٢٩ حزيران ١٩٥٢.
- تقرير المفتش الإداري عبد المجيد علاوي الموجه إلى وزارة الداخلية بكتاب دائرة التفتيش الإداري السري للغاية س/ ١٤ في ٣ حزيران ١٩٥٢ .
- كتاب شعبة المخابرات السرية في وزارة الداخلية المرقم ١٠٨٠ في ١٢ حزيران ١٩٥٢.
- كتاب قائممقامية قضاء النجف ٣٩٨٢ في ٢١ حزيران ١٩٥٢ إلى متصرفية لواء كربلاء .
- التقرير النهائي للقضية ٤٧ / ٥٢ النجف .
- كتاب المتصرفية السري / ٢٤٩ في ٢٨ حزيران ١٩٥٢.
- كتاب مدير شرطة اللواء السري و المستعجل ٢٨٩ في ٢٢ تموز ١٩٥٢.
- لائحة التمييز رقم ٣٨٨٦ في ٨ تموز ١٩٥٢ الصادرة من مديرية شرطة اللواء إلى رئاسة المحكمة الكبرى لمنطقة الحلة .
- اللائحة التمييزية المرقمة ٣٩٤٨ في ١٠ تموز ١٩٥٢ الصادرة من مديرية شرطة اللواء إلى رئاسة المحكمة الكبرى لمنطقة الحلة.
- قرار الإحالة الصادر من حاكمية تحقيق النجف المرقم ١١١ في ١٣ تموز ١٩٥٢ .
- كتاب مديرية شرطة كربلاء المرقم ٤٣٤١ في ٢٤ تموز ١٩٥٢.
- اللائحة التمييزية المرفقة بكتاب متصرفية لواء كربلاء السري / ٣٤٠ في ١٩ آب ١٩٥٢.
- التقرير السري لمديرية شرطة لواء كربلاء المرقم ٣٥٠ في ٢ حزيران ١٩٥٢.
- كتاب متصرفية لواء كربلاء السري المرقم ٢٢٩ في ١٤ حزيران ١٩٥٢.
- التقرير السري و المهم لمتصرفية لواء كربلاء المرقم ٢٥٧ في ٣٠ حزيران ١٩٥٢.
- أرشيف دار الكتب و الوثائق العراقية :
- ملفه " تفتيش النجف ١٩٣٦ " المرقمة ٨٤١٨ . تقرير التفتيش الإداري لرئاسة المنطقة الرابعة لقضاء النجف المرقم ١١٩ في ٣١ آب ١٩٣٦ . و ١٢ ص ٦٧ .

الوثائق البريطانية :

المصادر المطبوعة :

المملكة العراقية ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، مديرية
النفوس العامة ، المجموعة الإحصائية لتسجيل ١٩٥٧ ، (

بغداد : مطبعة المعارف) .

الجمهورية العراقية / وزارة الداخلية / مديرية النفوس
العامة ، المجموعة الإحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧ م٢ ،
ج١٠ .

الجمهورية العراقية / وزارة التخطيط / الجهاز المركزي
للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٥ ، (

بغداد : مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء ، ١٩٧٣) .

الجمهورية العراقية / وزارة التخطيط / دائرة الإحصاء
المركزية ، المجموعة الإحصائية السنوية العامة ١٩٦٦ .

جريدة الهائف ، العدد / ٣٥٤ في ١٢ مايس ١٩٤٤ .

Most Secret Report , " A week in Najaf " by Mason
to Mr. Edmonds Adviser to the Ministry of Interior ,
٢٤th January Dated ١٩٤٣ , ١٢.p .

أرشفيف غرفة تجارة النجف :

سجل المحاضر والاجتماعات رقم ١ ، محضر انتخاب مجلس
الإدارة ، ومحضر انتخاب ديوان الرئاسة .

كتاب غرفة تجارة النجف ٤١٩ في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٢ .